الأمـم المتحـدة S/PV.8225



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٢٢٥

الإثنين، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

الحالة في الشرق الأوسط

1809953 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد توماس ماركرام، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

يشارك السيد دي ميستورا في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): تؤكد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن مدى خطورة الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة في سورية، والتي يترتب عليها عواقب وخيمه بالنسبة للمدنيين. تأتي هذه الأحداث في وقت تتزايد فيه التوترات الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى دخول جهات فاعلة وطنية وإقليمية ودولية في حالات مواجهة فعلية أو محتملة تتسم بالخطورة. إنها جلسة هامة.

وهناك حاجه ملحة إلى أن يعالج المجلس هذه الحالة بصورة موحدة وهادفة. كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟ لقد شهد شهر آذار/مارس أعمال عنف مدمرة في جزء من الغوطة الشرقية، أسفرت عن مقتل أو إصابة ما لا يقل عن ١ ٧٠٠ شخص في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وعشرات الأشخاص بين قتيل وجريح في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وفي نهاية المطاف، إجلاء ١٣٠ ٠٠٠ شخصا، بمن فيهم مقاتلون وأسرهم وغيرهم من المدنيين.

ومع ذلك، كان هناك وقف هش لإطلاق النار في دوما، استمر لمعظم شهر آذار/مارس. وقد اضطلعت المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة بدور هام في هذا الصدد. ومنذ ٣١ آذار/مارس، لم تعد الأمم المتحدة قادرة على المشاركة في المحادثات، لأنه في ذلك الوقت، لم توافق الحكومة السورية على وجودنا، رغم أننا بذلنا جهودا لاقتراح سبل محددة لمعالجة المسائل التي فهمنا في الاتصالات المستمرة أنها مثارة، بما في ذلك اقتراح تفعيل الفريق العامل المعني بالمحتجزين الذي تمت الموافقة عليه في أستانا. بيد أن هذا الاقتراح لم يتم تناوله آنذاك.

ومنذ ٢ نيسان/أبريل، تم إجلاء حوالي ٤ ٠٠٠ من المقاتلين وأفراد الأسر وغيرهم من المدنيين من دوما إلى شمال سورية. غير أنه حدث تصعيد كبير في أعمال العنف في ٦ نيسان/أبريل. إذ وردت تقارير عن استمرار الغارات الجوية والقصف المدفعي على دوما، ومقتل مدنيين، وتدمير هياكل أساسية مدنية، وعن هجمات ألحقت الأضرار بالمرافق الصحية. ووردت أيضا تقارير عن قصف مدينة دمشق، مما أسفر حسب التقارير أيضا عن مقتل أو جرح مدنيين. وقد طلب جيش الإسلام مشاركتنا في محادثات طارئة في حالات الضرورة القصوى، ولكن لم يكن هناك رد إيجابي على هذا الطلب عندما نقل الرسالة نفسها إلى الجانب الآخر.

وفي حوالي الساعة الثامنة مساءً بالتوقيت المحلي من يوم ٧ نيسان/أبريل، بدأت تظهر تقارير تفيد بهجوم مزعوم بالأسلحة الكيميائية في دوما. وتبيّن الصور التي تم تعميمها

على الفور في وسائط التواصل الاجتماعي ما يبدو أنها جثث رجال ونساء وأطفال. وزعمت منظمات غير حكومية في الميدان أنها استقبلت مئات الحالات لمدنيين يعانون من أعراض تتسق مع التعرض العوامل كيميائية. وزعمت المنظمات غير الحكومية نفسها أن ٤٩ شخصا قد قُتلوا والمئات قد أصيبوا.

وأود أن أذكر بما قاله الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وهو أن الأمم المتحدة ''ليست في وضع يسمح لها بالتحقق من هذه التقارير''. ومع ذلك، فقد وضّح بصورة جلية أنه لا يمكنه تجاهلها وأنه ''يشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات التي تفيد بأنه قد تم استخدام أسلحة كيميائية ضد السكان المدنيين في دوما'' مرة أخرى. وشدد كذلك على ''أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية، إذا تأكد، هو أمر بغيض ويتطلب إجراء تحقيق شامل''.

وأشير إلى أن عددا من الدول قد ألمح بقوة أو أعرب عن الاشتباه في أن الحكومة السورية هي المسؤولة عن الهجوم الكيميائي المزعوم. كما أشير إلى أن دولا أخرى، وكذلك الحكومة السورية نفسها، قد شككت بقوة في مصداقية تلك المزاعم، وتصوير الهجمات على أنها تلفيق و/أو استفزاز.

وتعليقي هو أن هذا سبب آخر يدعو إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل.

وقد أعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنها أجرت تحليلا أوليا للتقارير عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، وأنها بصدد جمع معلومات إضافية من جميع المصادر المتاحة. كما أن زميلي السيد توماس ماركرام، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، الموجود معنا في القاعة اليوم، سيتناول هذه المسألة. ولكنني أهيب بمجلس الأمن وأناشده الله أن يكفل، وفقا للولاية المنوطة به والمتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين وإعلاء شأن القانون الدولي، إيجاد آلية للتحقيق في هذه الادعاءات وإسناد المسؤولية.

وبالعودة إلى سرد الأحداث، فإنه قرب منتصف ليل يوم ٧ نيسان/أبريل وبعد ساعات من الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية، أبلغ جيش الإسلام الأمم المتحدة بأنه توصل إلى اتفاق مع الاتحاد الروسي والحكومة السورية. وأعلنت وزارة دفاع الاتحاد الروسي أن الاتفاق ينص على وقف لإطلاق النار وعلى إلقاء مقاتلي جيش الإسلام لأسلحتهم أو الجلاء عن دوما. كما ذكر الاتحاد الروسي أنه من المقرر جلاء ٨ ٠٠٠ من مقاتلي جيش الإسلام و ٤٠ ٠٠٠ من أفراد أسرهم عن المنطقة.

وبينما أقدم هذه الإحاطة إلى مجلس الأمن الآن، نفهم أن عمليات إجلاء إضافية من دوما جارية بالفعل. كما تلقينا تقارير تفيد ببدء الإفراج عن بعض المحتجزين، الذين كنا قد سمعنا عنهم من قبل، من دوما اليوم. ونشير إلى أنباء تفيد بأن الاتفاق ينص على أن المدنيين الذين يقررون البقاء سيبقون هناك بموجب ضمانات من الاتحاد الروسي، مع استئناف الخدمات بالتنسيق مع لجنة محلية من المدنيين.

وأحث الحكومة السورية والاتحاد الروسي على ضمان حماية هؤلاء المدنيين بحيث يتسنى لأكبر عدد ممكن من المدنيين البقاء في منازلهم إذا ما اختاروا ذلك أو المغادرة إلى مكان يختارونه بأنفسهم أو العودة، وفقا للقانون الدولي. وأحث على أنه ينبغي أن يكون هناك تركيز فوري على تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وما شهدناه هو، في الأساس، تصعيد جاء قبل التهدئة.

ومن الواضح أن مخاطر استمرار التصعيد تنشأ أيضا عن حالات أخرى خارج الغوطة. فقد تلقينا تقارير تفيد بإطلاق صواريخ على مطار التيفور العسكري التابع للحكومة السورية في وقت مبكر من صباح اليوم. ولم تعلن أي دولة مسؤوليتها عن الهجوم المُبلغ عن وقوعه. ونفت الولايات المتحدة وفرنسا صراحة أي مشاركة لهما. وأشارت الحكومة السورية والاتحاد الروسي وإيران إلى أن إسرائيل ربما تكون قد نفذت الهجوم، حيث أفادت وسائل إعلام رسمية إيرانية بأن أكثر من ١٠

أفراد عسكريين قتلوا أو جرحوا، بما في ذلك أربعة مستشارين عسكريين إيرانيين. ولم تعلق الحكومة الإسرائيلية على ذلك. والأمم المتحدة لا يمكنها التحقق بصورة مستقلة بشأن ذلك الهجوم ولا يمكنها عزو المسؤولية عنه، ولكننا نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد أو المواجهة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تطورات الأحداث في مناطق أخرى من سورية. فقد أعرب لنا السوريون في درعا وريف حمص الشمالي وشرق القلمون وحماة وإدلب جميعا عن مخاوفهم من أنهم قد يواجهون قريبا تصعيدا على غرار ما شهدناه في الغوطة الشرقية. ولذلك، نحث مجلس الأمن والجهات الضامنة لعملية أستانا والدول المشاركة في جهود عمان على العمل من أجل استعادة التهدئة في تلك المناطق وغيرها في سورية. والمؤشرات تدل على عكس ذلك في الوقت الراهن.

وفي غضون ذلك، وعقب عملياتها في عفرين، أشارت الحكومة التركية إلى احتمال تنفيذ مزيد من العمليات في مناطق أخرى من شمال سورية إذا لم يتم إخراج قوات حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية من تلك المناطق. ومن المحتمل أن يثير تنفيذ عمليات عسكرية في تلك المناطق توترات دولية. ولذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على تخفيف التوتر وممارسة ضبط النفس وإيجاد الوسائل الكفيلة بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) عن طريق الحوار والاحترام التام لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كما أود أن أسلط الضوء على حقيقة أننا شهدنا مؤخرا – وهذا أمر مأساوي بوجه خاص بالنظر إلى الجهود التي بذلناها جميعا، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن كافة، في العام الماضي – تنفيذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لعمليات جديدة داخل سورية، إلى الجنوب من دمشق وفي ريف دمشق وفي مناطق نائية بالقرب من الحدود العراقية.

وإذا جاز لي، أود أن أختتم بياني ببعض النقاط الجوهرية.

أولا، إن المدنيين يدفعون ثمنا باهظا جدا للتصعيد العسكري. ونحن لا نرى تخفيفا للتوتر؛ إننا نشهد عكس ذلك. ويجب أن تكون أولويتنا الأولى اليوم حماية المدنيين من الحرب ومن النزاع ومن الأسلحة الكيميائية ومن الجوع. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك السماح بإيصال المساعدات الإنسانية في كل أنحاء سورية إلى جميع من هم بحاجة إليها. وندعو مرة أخرى إلى احترام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بصورة ملموسة في جميع أنحاء سورية، والذي يمثل، في نهاية المطاف، قرارا لمجلس الأمن.

ثانيا، لا تزال الادعاءات المتعلقة باستخدام عوامل الحرب الكيميائية تثير بالغ القلق. ويجب التحقيق في هذه الادعاءات بصورة مستقلة وعلى وجه الاستعجال. فأي استخدام للأسلحة الكيميائية محظور تماما، وهو يشكل انتهاكا خطيرا جدا للقانون الدولي ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية وللقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب أن تتمثل إحدى الأولويات القصوى لجميع أعضاء مجلس الأمن في منع الإفلات من العقاب وأي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية وفي إعلاء شأن القانون الدولي.

ثالثا، يتعين علي أن أقول هذا ببطء شديد لأن اليوم هو المرة الأولى، على مدار فترة أكثر من أربع سنوات قدمت خلالها إحاطات إلى مجلس الأمن بنفسي، التي أصل فيها إلى مرحلة لا بد لي معها من أن أعرب عن القلق بشأن الأمن الدولي، ليس الأمن الإقليمي أو الوطني أو السوري فحسب، ولكن الأمن الدولي. فقد أبرزت التطورات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى الأخطار التي حذر منها الأمين العام مؤخرا في مؤتمر ميونيخ الأمني، عندما تكلم عن ”انقسامات مختلفة“ في الشرق الأوسط تترابط ببعضها بعضا وتتقاطع مع بعضها بعضا، وعن مصالح متضاربة لكل من القوى العالمية والإقليمية، وعن أشكال تصعيد قد تكون ذات عواقب وخيمة تماما، يصعب علينا حتى

تصورها. ولا يمكن للمجلس أن يسمح بنشوء حالة من التصعيد الخارج عن نطاق السيطرة في سورية على أية جبهة. وبدلا من ذلك، يجب عليه توحيد الكلمة والتصدي للتهديدات الملموسة للسلام والأمن الدوليين في سورية اليوم.

يؤسفني أن أتكلم بهذا الإيجاز، ولكني أردت أن أركز على شاغل واحد بعينه، ألا وهو، الخطر الذي يهدد الأمن الدولي في ما يتصل بما نراه الآن في سورية وخطر تكرار الهجمات المزعومة بالأسلحة الكيميائية. وفي المرة القادمة، سأحيط المجلس علما بشأن القضايا الإنسانية وغيرها وبشأن العملية السياسية، التي أعلم أننا جميعا مهتمون بالتركيز عليها، ولكن اليوم هو يوم الحديث عن الأمن – الأمن الدولي – والسلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات للغاية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماركرام.

السيد ماركرام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس مرة أخرى اليوم. إن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، غائبة في سفر رسمي.

لقد مضى أقل من أسبوع على آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس (انظر S/PV.8221) بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة الفاصلة هذه، ظهرت ادعاءات جديدة مقلقة للغاية باستخدام الأسلحة الكيميائية. ووردت خلال الأسبوع الماضي تقارير عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما في الجمهورية العربية السورية. ووفقا للتقارير التي وردت أمس، زُعم مقتل ما لا يقل عن ٤٩ شخصا وإصابة مئات آخرين في هجوم بالأسلحة الكيميائية. وأفيد عن ظهور أعراض تتسق مع التعرض لهجوم من هذا القبيل على أكثر من ٥٠٠ حالة فردية أخرى. ويجري مكتب شؤون نزع السلاح اتصالات مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة. وتجمع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تنفذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسورية طرف فيها، معلومات عن الحادثة من جميع المصادر المتاحة، من خلال بعثتها لتقصي الحقائق في سورية. وبعد الانتهاء من التحقيقات، ستقوم بعثة تقصي الحقائق بإبلاغ الدول الأطراف في الاتفاقية بالنتائج التي توصلت إليها بشأن الهجوم المزعوم.

وللأسف، ليس هناك الكثير مما يمكن قوله اليوم ولم يتم قوله من قبل. إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مبرر. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. وكون أن هذه الآراء قد جرى التعبير عنها في مناسبات عديدة سابقة لا يقلل من الجدية التي ينظر بها الأمين العام إلى هذه الادعاءات. كما أنه لا يقلل من الحقيقة الكامنة وراءها، وهي أن ما نشهده في سورية لا يمكن أن يمر مرور الكرام على أي شخص يقدّر الجهود التي بُذلت على مدار عقود لتحقيق نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبوصف المجلس الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، يجب عليه الاتحاد في مواجهة هذا التهديد المستمر والوفاء بمسؤولياته. والقيام بخلاف ذلك، أو ببساطة عدم القيام بشيء، يعني القبول، ضمنا أو بطريقة أخرى، بأن هذا التحدي لا يمكن التغلب عليه. إن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن يصبح أمرا واقعا، ولا يمكننا الاستمرار في خذلان ضحايا هذه الأسلحة.

وقبل أكثر من عام بقليل، رداً على الهجوم على خان شيخون، دعا الأمين العام إلى مساءلة مرتكبيه، قائلا بأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على مثل هذه الأعمال المروعة. وقبل أسبوع واحد فقط، تكلمت بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وأشرت إلى أن وحدة مجلس الأمن بشأن إنشاء آلية مخصصة للمساءلة من شأنها توفير أفضل أساس للنجاح في هذا الصدد. وأكرر التأكيد على هذا الاعتقاد

هنا، وكذلك على استعداد الأمين العام ومكتب شؤون نزع السلاح لتقديم المساعدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ماركرام على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إذا كنت تتصور، سيدي الرئيس، أنني مسرور بموضوع بياني اليوم، أو بالتكلم بإسهاب شديد، فأنت مخطئ. ولكن للأسف، فإن الوضع يحتم علي أن أقول الكثير اليوم. وسيتعين عليك الاستماع إلي.

إننا نشكر السيد دي ميستورا والسيد ماركرام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد طلب الاتحاد الروسي عقد هذه الجلسة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين'' لأننا نشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أن عدداً من العواصم، واشنطن في المقام الأول، والتي تسير لندن وباريس على خطاها بشكل أعمى، توجه عن قصد مسارا يهدف إلى زيادة التوترات الدولية. وتتخذ قيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، دون أي أسباب أو تفكير في العواقب، موقفا تصادميا بشأن روسيا وسورية وتدفع الآخرين في ذلك الاتجاه أيضاً. ولديهم مجموعة واسعة من الأسلحة في حوزتهم، ومن بينها القذف والسب والإهانات والخطابات العدائية والابتزاز والجزاءات والتهديدات باستخدام القوة ضد دولة ذات سيادة. إن تهديداتهم لروسيا وقحة، وقد تجاوزت نبرتهم في الكلام حدود المسموح به. وحتى خلال الحرب الباردة، لم يعبر أسلافهم عن آرائهم بشأن بلدي بمثل هذه الفظاظة. فماذا بعد؟

أتذكر السؤال البلاغي الذي طرحه الرئيس الروسي بوتين على شركائنا الغربيين، وخاصة الولايات المتحدة، من على منبر الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.13)، بشأن تجاربهم الجيوسياسية التي تنم عن اللامبالاة في الشرق الأوسط، عندما سألهم عما إذا كانوا قد أدركوا على الأقل ما فعلوه. ففي ذلك الوقت، بقي السؤال دون إجابة. ولكن هناك إجابة، وهي ب''لا''، إنهم لا يدركون ما فعلوه. لأنهم لا يدركون ما يفعلونه الآن. وليس نحن وحدنا الذين نشعر بالحيرة إزاء عدم وجود أي استراتيجية متماسكة لديهم بشأن أي مسألة. وهذا أمر يحير معظم الحاضرين هذه القاعة. وهم لا يريدون فحسب سؤالهم علنا بشأنه. وأينما حلوا وحيثما وضعوا أقدامهم، فإنهم يتركون وراءهم الفوضى في المياه العكرة التي ذهبوا لصيد نوع ما من الأسماك فيها. ولكن السمك الوحيد الذي يصطادونه هو مسوخ السمك، وسأسألهم سؤالا بليغا آخر: هل يدركون خطورة المكان يجرون العالم إليه؟

إن إحدى المناطق التي تبرز فيها الأعمال العدائية بشكل قوي هي سورية. ويتعرض الإرهابيون والمتطرفون الذين يدعمهم رعاة خارجيون للهزيمة. واسمحوا لي أن أُذكر المسؤولين بأن هؤلاء هم الإرهابيون والمتطرفون الذين قاموا بتجهيزهم وتمويلهم والزج بهم في البلد من أجل الإطاحة بالحكومة الشرعية. ويمكننا الآن أن نرى أسباب أن ذلك يؤدي إلى حالة من الهستيريا لدى أولئك الذين استثمروا رؤوس أموالهم السياسية والمادية في هذه القوى الظلامية.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، وبفضل جهود روسيا الرامية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، تم تنفيذ عملية واسعة النطاق لفك الحصار عن الغوطة الشرقية، التي أُجبر سكانها على تحمل إذلال الميليشيات المتمردة لسنوات عديدة. وتم إجلاء أكثر من ١٥٠ ألف مدني من هذه الضاحية في دمشق بشكل طوعي تماما وفي ظل الظروف الأمنية اللازمة. وتمكن بالفعل عشرات

الآلاف منهم من العودة إلى المناطق المحررة وحل العديدون منهم ضيوفا على أقربائهم. ولم تحدث التغييرات في تركيبتهم الديمغرافية التي كان المدافعون عن المعارضة السورية يولولون بشأنها. إن هذا كذب. لقد أجريت مفاوضات معقدة للغاية مع قادة الجماعات المسلحة، ونتيجة لذلك غادر العديد منهم الأحياء التي كانوا يحتلونها، مع ضمانات كاملة فيما يخص أمنهم. وبالمناسبة، حدثت عدة محاولات إرهابية خلال عمليات النقل هذه عندما حاولت الميليشيات جلب أحزمة ناسفة إلى الحافلات وتم منعها. وفضل آخرون تسوية وضعهم مع السلطات السورية. وبفضل العفو الرئاسي، سيتمكنون الآن من العودة إلى الحياة المدنية، وقد يتمكنون في النهاية من الانضمام إلى قوات الأمن السورية. ويمثل ذلك تنفيذا لمبدأ الأمم المتحدة المتمثل في التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

ومع ذلك، لا يبدو أن الجميع حريصون على هذه الديناميات الإيجابية.

وقد كان الرعاة الخارجيون - أي بلدانا غربية رئيسية - على استعداد للتشبث بأي قشة من أجل التمسك بأي بؤرة للمقاومة الإرهابية، مهما كانت ضئيلة، على مرمى حجر من العاصمة السورية، حتى تتمكن الميليشيات من مواصلة بث الرعب وسط السكان العاديين، والسطو على أغذيتهم وتوسل المعونات الإنسانية من المجتمع الدولي. وبالمناسبة، فإنهم لم يكونوا ليتشاطروا الأدوية مع المدنيين العاديين، كما كشف تفتيش أجرى على المعاقل التي تركها المقاتلون خلفهم. وكما حدث سابقا في الجزء الشرقي من حلب، فإن مرافق المستشفيات المرتجلة في الطوابق السفلية كانت ملأى بالأدوية التي، بسبب الجزاءات الغربية، لم يكن ممكنا الحصول عليها في دمشق وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لا عطفا ولا بمقابل مالي. وكذلك اكتشفت مقابر جماعية وجثث ظهرت عليها علامات تعذيب. وقد كانت أبعاد الأنفاق التي كان يستخدمها الجهاديون مذهلة. فبعضها يمكنه بسهولة أن يستوعب شاحنات صغيرة تسير في اتجاهين. وتصل تلك المنشآت الضخمة تحت الأرض مواقع جماعات يراها البعض معتدلة بمعاقل جبهة النصرة.

وفي ٦ نيسان/أبريل، منع زعماء تنظيم ”جيش الإسلام“ الجدد، بتعليمات من كفلائهم، المجموعة الرابعة من الميليشيات من إخلاء دوما واستأنفوا إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على المناطق السكنية في دمشق والمزة والمزة ٨٦ وعش الورور وأبورمانة وساحة الأمويين. ووفقا للبيانات الرسمية، لقي ثمانية مدنيين مصرعهم وجرح ٣٧. ومن المؤسف أننا لم نر أي بيانات من العواصم الغربية تدين قصف جزء تاريخي من دمشق.

وفي اليوم التالي، ٧ نيسان/أبريل، اتهمت الميليشيات السلطات السورية بإلقاء براميل متفجرة تحتوي على مادة سامة. غير أن رواياتهم اختلفت، فأحيانا يشيرون إلى أنه كلورين وأحيانا إلى أنه سارين أو إلى أنه خليط من الغازات. وفي نمط مألوف، التقطت المنظمات غير الحكومية التي تمولها العواصم الغربية وخوذ بيض يعملون تحت غطاء عمال إنقاذ الإشاعات على الفور. وقد تم نشر ما يسمى بالتقارير بنفس السرعة عبر وسائط الإعلام. ويتعين علي مرة أخرى أن أشير إلى أن العديد من هذه الكيانات المعارضة المشكوك فيها يملك قائمة دقيقة بعناوين البريد الإلكتروني لممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وذلك ما يجعل بعض زملائنا يسربون معلومات حساسة، في سلوك غير مسؤول تجاه وضعهم، إلى من يكفلون. وبالمناسبة، فإننا جميعا نتذكر الحادث الذي وضع فيه الخوذ البيض خطأ شريط فيديو على الإنترنت يبين المراحل الإعدادية لتصوير الهجوم المقبل على ما يسمى بضحية يزعم أن الجيش السوري ارتكبها. إن المسلسل الكيميائي الذي بدأ في ٢٠١٣، استمر في العرض مع كل حلقة ترمي إلى إحداث أثر أقوى من سابقتها.

ففي واشنطن ولندن وباريس، تم التوصل إلى استنتاجات على الفور بإدانة السلطات السورية، أو النظام السوري، كما يسمونه. ألم يتساءل أحد لماذا تحتاج دمشق إلى هذا؟ وإذ

حصلت القيادة السورية على حصتها من الشتائم، فإن العبء الرئيسي للمسؤولية قد وضع على أعتاب روسيا وإيران، الأمر الذي لا يدهش أحدا، على ما أعتقد. وكما صارت العادة الآن، حدث ذلك بسرعة الصاعقة من دون أي نوع من التحقيق. وفي ٨ نيسان/أبريل اكتشفت القوات السورية التي كانت تجري تفتيشا في قرية الشيفونية بالقرب من دوما، مصنعا صغيرا للذخائر الكيميائية يتبع لتنظيم ''جيش الإسلام''، إلى جانب كواشف كلور كيميائي من صناعة ألمانية ومعدات متخصصة.

وقد نشر الصحفي المعارض المقيم في اسطنبول أسعد حنا في حسابه بتويتر شريط فيديو يزعم أنه من منطقة الحادث. ويظهر فيه شخص مجهول في قناع واق من الغاز، على الأرجح من ذوي الخوذ البيض، يقف على خلفية قنبلة كيميائية مصنوعة منزليا يزعم أنها سقطت على غرفة نوم في منزل في دوما. وكان الفيديو مصحوبا بتعليق عما سماه هجوم آخر من النظام على المدنيين. لا شك في أن هذا المنتج متصنع. فمسار القنبلة المزعومة غير طبيعي تماما. فقد سقط مخترقا السقف واستقر بهدوء على سرير خشبي من دون أن يلحق به أضرارا بأي شكل من الأشكال، ومن الواضح أنه وضع هناك قبل أن يتم تصوير المشهد.

وفي مصادفة مثيرة للاهتمام أن العمل الكيميائي الاستفزازي في دوما في يوم السبت ٧ نيسان/أبريل، تم مباشرة بعد أن صدرت التعليمات لوفد الولايات المتحدة في مجلس الأمن للدعوة إلى مشاورات مع الخبراء اليوم، الاثنين، ٩ نيسان/أبريل، على مشروع قرارها بشأن إنشاء آلية للتحقيق في الحوادث المتصلة بالأسلحة الكيميائية. وقد أدخلت اليوم تعديلات بعيدة المدى على النص الأصلي. وبالطبع يتعين علينا في مثل هذه الظروف أن نحدد ما حصل. ولكن علينا أن نفعل ذلك بصدق وبموضوعية وبشكل محايد، من دون التضحية بمبدأ افتراض البراءة، وبالتأكيد من دون الحكم مسبقا على نتيجة التحقيق.

وعلى الرغم من هذا الاستفزاز، واصل الخبراء الروس جهودهم لتسوية الحالة في الغوطة الشرقية. وقد استؤنف إجلاء مقاتلي جيش الإسلام بعد ظهر يوم الأحد، ٨ نيسان/أبريل، وفقا لاتفاقات جديدة. وعقب تحرير دوما من المقاتلين تم إرسال أخصائيين روس في مجال الحماية الإشعاعية والكيميائية والبيولوجية إلى هناك لجمع الأدلة. وقد أخذوا عينات من التربة لم تظهر أي وجود لعوامل مؤثرة على الأعصاب أو مواد تحتوي على الكلور. وقد أجريت مقابلات مع السكان المحليين ومع مقاتلين توقفوا عن القتال. ولم يؤكد أي من السكان المحليين وقوع هجوم كيميائي. ولم يستقبل في المستشفى المحلي أي فرد بأعراض تسمم بالكلور أو السارين. ولا توجد مرافق طبية أخرى عاملة في دوما. ولم يعثر على أي جثث لأناس لقوا حتفهم نتيجة تسممهم، ولم يكن لدى الموظفين الطبيين والمقيمين أية معلومة عن الأماكن التي يمكن أن تكون قد دفنت فيها. ولذا فإن أي استخدام للسارين أو الكلور في دوما أمر غير مؤكد. وبالمناسبة، فند ممثلو الهلال الأحمر السوري تصريحات زعم أنها صدرت باسمهم عن تقديمهم المساعدة إلى ضحايا غازات سامة. إنني أدعو أولئك الذين يخططون للتنديد بالنظام عندما يتكلمون بعدي أن يفترضوا عدم وجود أي هجوم بالأسلحة الكيميائية.

لقد صاغت السويد مشروع قرار يدعو إلى التحقيق في الحادثة. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تحتاج إلى قرار لتجري تحقيقا فيه، ولكننا على استعداد للنظر فيه. ونحن اليوم، نقترح أن نفعل ما هو متوخى في مشروع القرار، وهو أن ندع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أعلن المدير العام لأمانتها الفنية، السيد أزومجو، أنها مستعدة للتعامل مع الحالة، تتوجه إلى دمشق فورا، وغدا إن كان ذلك ممكنا. وهناك ستكون السلطات السورية والجيش الروسي قد هيأت الظروف اللازمة لتمكين خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من السفر إلى موقع الحادث المزعوم والتعرف على الحالة. وذلك ما ظل الرئيس ترامب وغيره من القادة الغربيين يحثوننا عليه.

لقد حذر السوريون مراراً من أنه قد يكون هناك استفزازات كيميائية. وفي المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة

في الجمهورية العربية السورية يقولون إن المعدات اللازمة لتصوير الهجوم الكيميائي المفترض التالي قد جُلِبت بالفعل. كما أدلينا ببيانات بهذا المعنى في مجلس الأمن. وقد سمع الجميع تلك التحذيرات، لكن تجاهلوها عن عمد لأنها لا تتوافق مع المواقف الفقهية التي يتبناها من يستمرون في النوم وهم يشاهدون الحكومة الشرعية لبلد عربي آخر يجري تدميرها.

ولم يول اهتمام يُذكر حتى الآن حين اكتشفت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كمية كبيرة من الذخائر الكيميائية في الأراضي السورية التي تم تحريرها من قبضة الميليشيات. ففي مستودعات الإرهابيين في الجهرية وحافية في محافظة حماة، عثر على ٢٠ حاوية زنة طن واحد وأكثر من ٥٠ قطعة من الذخائر المحتوية على مواد كيميائية سامة. وفي تل عادل في محافظة إدلب، عثر على ٢٤ طنا من مادة كيميائية سامة، يفترض أنها غاز الكلور. وفي موقع تخزين في المعضمية، على مسافة ٣٠ كيلومترا شمال شرق دمشق، تم العثور على ذخائر من عيار ٢٤٠ و ١٦٠ ملم وعبوات بلاستيكية لمركبات الفوسفور العضوية. وفي محيط السويداء، في محافظة إدلب، عثر على منشأة لاصطناع المواد السامة المختلفة، إلى جانب العثور على ٥٤ قطعة من الذخائر الكيميائية و ٤٤ من حاويات المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في تركيب المواد السامة.

ومنذ بداية هذا العام وحده، هناك أربع حالات ثبت فيها استخدام الميليشيات للمواد الكيميائية السامة ضد مواقع القوات الحكومية في منطقتي سروج والمشيرفة، وتلقى أكثر من ١٠٠ جندي سوري علاجاً في المستشفى. وفي ٣ آذار/مارس، وأثناء تحرير خزرم وعفتريس في الغوطة الشرقية، عثر الجنود من وحدة فرعية من القوات الحكومية على ورشة لتصنيع الذخائر الكيميائية الارتجالية. وهذه القائمة غير الحصرية تدلل على أخطاء المعارضة التي لم تتصالح حتى الآن. ومع ذلك، لم نلمس أي رغبة في إرسال أفرقة من خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى هناك لجمع الأدلة على هذه الأحداث. ونطالب بأن تتحقق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من كل هذه المناطق. وهي يمكن الوصول إليها. كما أننا نرى معلومات تفيد أن مدربين أمريكيين في مخيم التنف قاموا بتدريب عدد من مجموعات المقاتلين لتنفيذ استفزازات باستخدام الأسلحة الكيميائية من أجل إيجاد ذريعة لتوجيه الضربات الصاروخية وعمليات القصف.

لقد كان واضحاً لنا أنه عاجلا أو آجلا، ستكون هناك محاولة لإبعاد الجهاديين عن طريق الأذى وفي نفس الوقت معاقبة النظام الذي تضمر له بعض العواصم الغربية الكراهية. وكبار المتحدثين في التلفزيون، وقد بدا أنهم قد تحرروا من قيودهم، شرعوا في الحث على تكرار جهد العام الماضي من الهجوم العسكري على سوريا. وصباح هذا اليوم، كانت هناك هجمات صاروخية على مطار التيفور (ت-٤) في محافظة حمص. ونحن نشعر بانزعاج بالغ إزاء هذه الأعمال.

فالاستفزازات في دوما تذكرنا بحادثة خان شيخون في العام الماضي، والعنصر المشترك بينهما يتمثل في طابع الهجمات المخطط لها. وتحليل العمليات التي نفذتها الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، عشية الحادث الذي وقع في خان شيخون وما بعده، تبين أن واشنطن أعدت عملياتها مسبقا. وفي الفترة من ٤ إلى ٧ نيسان/أبريل من العام الماضي - وبعبارة أخرى، من اليوم الذي استخدمت فيه مادة سامة في خان شيخون حتى الضربة التي وجهت ضد قاعدة الشعيرات الجوية - كانت المدمرتان البحريتان يو إس إس بورتر وروس في مياه البحر الأبيض المتوسط بالفعل، حيث شاركتا في العمليات المقررة. ولم تتوقفا في أي موانئ كان يمكن تبادل الذخائر فيها كوسيلة لزيادة كمية القذائف الانسيابية لديهما.

وعلى وجه التحديد، في الفترة من ٤ إلى ٥ نيسان/أبريل، كان موقع يو إس إس بورتر جنوب شرق صقلية، وكانت

يو إس إس روس في طريقها من قاعدة روتا البحرية إلى منطقة جنوب سردينيا. وفي وقت لاحق، في ٦ نيسان/أبريل، شوهدت المدمرتان تتحركان بسرعة متسارعة باتجاه منطقة مواقع إطلاق النار جنوب غرب قبرص، من حيث شنتا هجوماً واسعاً على الشعيرات في ٧ نيسان/أبريل. بيد أن قذائف توماهوك الـ ٥٩ التي تم إطلاقها كانت تتجاوز القدرة الإجمالية لذخيرة المدمرتين لو كانتا قد شاركتا فعلا في عمليات الدفاع المضادة للقذائف التي جرى تكليفهما بها، الأمر الذي يتطلب ٤٨ وحدة فحسب. وهذا يعني، إذن، أنه حتى قبل الحادث الكيميائي في خان شيخون، قامت هذه السفن البحرية التابعة للولايات المتحدة بعملية عسكرية ذات قدرة ضاربة أعلى من حيث عدد القذائف الانسيابية اللازمة لعمليات الدفاع المضادة للقذائف المكلفتين بها، الأمر الذي قد يكون دليلا على التخطيط المسبق من واشنطن للقيام بعمل ضد دمشق.

وفي جملة أمور أخرى، كانت الأخبار الزائفة يوم السبت من دوما تهدف إلى صرف انتباه جمهور السيرك، الذي هو قضية سكريبال، حيث أصبحت لندن غارقة حتى أذنيها، تلقي اتهامات غير مثبتة تماما على روسيا وتحقق غرضها الأساسي المتمثل في انتزاع التضامن من حلفائها من أجل بناء جبهة مناهضة لروسيا. والآن يتحول البريطانيون بعيدا عن إجراء تحقيق شفاف وتقديم ردود ملموسة على الأسئلة التي وجهت إليهم وهم يغيرون مساراتهم في نفس الوقت.

وفي جلسة مجلس الأمن يوم ٥ نيسان/أبريل بشأن قضية سكريبال (انظر S/PV.8224)، حذرنا المجلس من أن محاولة اتهامنا، بلا دليل، بالتورط في حادث سالزبيري مرتبطة بالمسألة الكيميائية السورية. وثمة تطور جديد مثير للاهتمام بشأن المسألة بالأمس. فبينما كان وزير خارجية بريطانيا. بوريس جونسون، يواصل مباراته الفكرية ”فضح“ روسيا، تجلى شيء نفيس آخر. إذ أبلغتنا صحيفة التايمز أن خبراء القوات الجوية الملكية في جنوب قبرص قد اعترضوا رسالة مرسلة من خارج دمشق إلى موسكو يوم تسميم سكريبال وابنته تتضمن عبارة ”تم تسليم الطرد“ وقالوا إن شخصين قد ”غادرا بنجاح“. وفيما يبدو أن هذا يشكل جزءا من المعلومات الاستخباراتية التي قدمتها لندن لحلفائها قبل طرد دبلوماسيينا الروس. أليس من الواضح للجميع أن هناك علاقة لا يمكن دحضها تجمع بين سوريا وروسيا وسالزبيري؟ سأقدم لأجهزة الاستخبارات البريطانية تلميحة ضخمة أخرى، مجانا. فلم لا يفترضون أن ”نوفيتشوك“ الذي به يغتبطون قد وصل إلى سالزبيري مباشرة من سوريا؟ في طرد. لتغطية مساراتها.

السفيرة هيلي ذكرت مؤخرا أن روسيا لن تكون صديقا للولايات المتحدة أبداً. وإلى ذلك، أقول إن الصداقة متبادلة وطوعية على حد سواء. ولا يمكن لأحد أن يجبر على صداقة، ونحن لا نتوسل للولايات المتحدة أن نكون أصدقاء. وما نريده منها قليل جدا – علاقات طبيعية متحضرة، وهي ترفضها بكل عجرفة، متجاهلة المجاملة الأساسية. بيد أن الولايات المتحدة تخطئ لو كانت تظن أن لديها أصدقاء. ومن تسميهم بالأصدقاء هم فحسب من لا يمكنهم أن يقولوا لها لا. وهذا هو المعيار الوحيد للصداقة التي تفهمها.

روسيا لديها أصدقاء. وخلافا للولايات المتحدة، ليس لدينا خصوم. وليس ذلك هو المنظور الذي نرى من خلاله العالم. والإرهاب الدولي هو عدونا. غير أننا ما زلنا نقترح التعاون مع الولايات المتحدة. وذلك التعاون ينبغي أن يقوم على الاحترام المتبادل، ويروم حل المشاكل الحقيقية، لا الوهمية، وينبغي أن يخدم بالقدر ذاته مصالح الولايات المتحدة. ونحن، باعتبارنا أعضاء في مجلس الأمن، نتحمل مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومن خلال القنوات المناسبة، فإننا قد أكدنا للولايات المتحدة أن العمل العسكري الذي يتم القيام به بناء على

ادعاءات كاذبة ضد سورية، حيث تنتشر القوات الروسية بناء على طلب حكومتها الشرعية، يمكن أن تكون له عواقب بالغة الخطورة. ونحث الساسة الغربيين على التخفيف من حدة خطابهم المتشدد، والنظر بجدية في العواقب المحتملة والكف عن جهودهم الضعيفة والمتسرعة، التي لا تؤدي سوى إلى إيجاد تحديات للأمن العالمي. ويمكننا أن نرى أمثلة جيدة جدا على ما صار مغامرات الغرب العسكرية في يوغوسلافيا والعراق وليبيا. ولم يقم أي أحد بمنح القادة الغربيين صلاحية لعب أدوار شرطي العالم ومحققيه والمدعين العامين لديه وقضاته ومنفذي الأحكام لديه. ونحثها على العودة إلى عالم الشرعية العالمية، والامتثال لميثاق الأمم المتحدة، والعمل الجماعي لمعالجة المشاكل التي تنشأ بدلا من محاولة تحقيق أحلامهم الجيوسياسية الأنانية في كل خطوة يخطونها. وكل طاقتنا ينبغي أن تركز على دعم العملية السياسية في سورية، ومن أجل ذلك، يجب على جميع الجهات المعنية ذات النفوذ أن تتوحد في إطار جهد بناء. وروسيا دوما على استعداد لهذا النوع من التعاون.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لطلب عقد جلسة إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن نتائج بعثة الأمم المتحدة للتقييم في الرقة، وعن الحالة في مخيم ركبان. ويمكننا أن نرى كيف أن أعضاء التحالف يحاولون تعقيد حل المشاكل الناجمة عن أعمالهم في سورية، ولا سيما عمليات القصف الكاسح المصممة للقضاء على الرقة. وما من استفزازات كيميائية ستصرف اهتمامنا عن هذه المسألة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح توماس ماركرام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

قبل خمسة أيام فقط، هنا في هذه القاعة (انظر S/PV.8221)، كنا في حالة حداد ونحن نتذكر الهجوم بغاز السارين في خان شيخون الذي وقع قبل عام. وفي عطلة نهاية هذا الأسبوع، نُفذ هجوم مدمر آخر في مدينة دوما، أسفر عن مقتل أكثر من ١٥ مدنيا وإصابة أكثر من ٥٠٠. وكان هجوما آخر في سلسلة من الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وذلك أمر غير مقبول. إن مملكة هولندا عضو من بين تسعة أعضاء في مجلس طلبوا عقد جلسة اليوم الطارئة، لأننا جميعا نؤمن أنه من الأهمية بمكان معالجة هذا الهجوم المروع. ويجب علينا أن نعيد فرض حظر استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب علينا أن نشدد على القواعد الأساسية للنظام القانوني الدولي ونوقف المأساة الجارية في الغوطة الشرقية ودوما.

وكدنا أن نجتمع مرتين اليوم لأن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس لم يرد على ما يبدو إجراء مناقشة مركزة بشأن المسألة قيد النظر، وهي الهجوم الكيميائي في دوما. وهذا يثير السؤال عما إذا كانت تلك الدولة عضو تحديدا تفضل أن يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي مثل المتفرج بينما تقوم بتغطية جرائم حليفها، النظام السوري، وبعضها يرقى إلى جرائم حرب خطيرة. ويجب على المجلس ألا يقف مكتوف الأيدي. فقد حان الوقت لكي نعمل بثلاث طرق، الإدانة والحماية والمحاسبة. أولا، ينبغي لنا اليوم أن ندين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية. فقد انتُهك القانون الدولي. والصمت والإفلات من العقاب ليسا بخيار. غير أن الإدانة وحدها لا تكفي.

ثانيا، يجب علينا الوفاء بمسؤوليتنا عن الحماية. ويجب أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى. وندعو لجهات الضامنة في أستانا إلى استخدام نفوذها للحيلولة دون وقوع أي هجمات أخرى. ويجب عليها ضمان وقف الأعمال العدائية ووقف تصعيد العنف، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وثمة حاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار في دوما ليتسنى للمعونة الإنسانية والطبية الوصول إلى ضحايا الهجوم وليتمكن موظفو المساعدة الإنسانية من أن يواصلوا عملهم لإنقاذ الأرواح. ونحن مدينون بذلك لرجال ونساء وأطفال دوما وسورية. ونحن مدينون بذلك لمواطنينا.

وعلاوة على ذلك، فإن مملكة هولندا تود أيضا الإشارة إلى أن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعول على ألا يستخدم الأعضاء الدائمون في المجلس حق النقض الذي يتمتعون به في حالات الفظائع الجماعية. وينبغي أن يكون بمقدور المجتمع الدولي أن يعول على تمسك المجلس بالقانون الإنساني الدولي والحظر الدولي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، وعلى اتخاذه لإجراء عندما ينتهك القانون الدولي. واسمحوا لي أن أكون واضحا. إننا نؤيد العمل الإنساني لذوي الخوذ البيض. فهم يقومون بعمل إنساني هام للغاية من أجل المدنيين في سورية في ظل ظروف عصيبة.

ثالثا، إن جميع أعضاء المجلس يشددون بانتظام على أهمية مساءلة الجناة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. بيد أن المجلس لم يتمكن من المضي قدما بشأن هذه المسألة لعدة أشهر بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين لحق النقض. ولم نتمكن من التصدي لهذه الأزمة لأن أحد الأعضاء الدائمين طرف مباشر في النزاع، وقد أثبت أنه سيدافع عن النظام السوري مهما كان الثمن. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى إنشاء آلية يمكنها أن تواصل العمل الدقيق لآلية التحقيق المشتركة، وتقوم بالتحقيق وتحديد الجناة بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية في المجلس. وقد حددت آلية التحقيق المشتركة النظام السوري وجهة فاعلة من غير الدول كمسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وكما قلت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8221)، فإن إلغاء ولاية آلية التحقيق المشتركة لا يمكن نهاية المطاف – خاصة لأنه منذ أن توقفت الآلية المشتركة عن العلم، تلقينا تقارير تفيد بأن النظام شن ما لا يقل عن ستة هجمات أخرى بالأسلحة الكيميائية وربما أكثر من ذلك. ولأولئك الذين يدعون أن الهجمات بالأسلحة الكيميائية لم تقع أو أن هذه التقارير مفبركة، لدي رسالة واضحة. يجب ألا يفرض حق النقض على إنشاء آلية فعالة ونزيهة ومستقلة للمساءلة.

وينبغي ألا ننسى أن الأمم المتحدة أكبر من المجلس وحده. ولدينا قيادة قوية على رأس المنظمة وجمعية عامة قوية. ويجب عليهما النظر في إمكانية استخدام جميع الصكوك لتعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يستند عملهما من العمل الهام الذي تقوم بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية المشتركة. ونرحب بالتحقيق الفوري لبعثة تقصي الحقائق في الحادث المروع الذي وقع في دوما في عطلة نهاية هذا الأسبوع. وينبغي أن تتاح لها إمكانية الوصول الكامل والتعاون من جانب جميع الأطراف. ونؤكد من جديد دعمنا القوي، أولا، للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١؛ ثانيا، للجنة التحقيق؛ ثالثا، للشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية، بمبادرة من فرنسا؛ ورابعا، لإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي باعتبارها أنسب طريق إلى تحقيق المساءلة والعدالة.

وفي الختام، يجب على المجلس أن يتصرف. ويجب على بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إكمال التحقيق في أقرب وقت ممكن، ولا يمكن أن يكون هناك أي إفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية. والقيام بخلاف ذلك يعني عدم التغاضي عن هذه الهجمات المروعة، وعدم الوفاء بمسؤولياتنا وتقويض البنيان الدولي الذي صممناه بصورة جماعية لوقف هذه الهجمات. لقد حان الوقت لكي يتصرف المجلس والمجتمع الدولي قاطبة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ميستورا والسيد ماركرام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

قبل عام واحد بالضبط تقريبا، وقفت في قاعة مجلس الأمن حاملة صور الأطفال السوريين القتلى (انظر S/PV.7915).

بعد ذلك اليوم، ابتهلت إلى الله بألاّ أضطر أبدا إلى القيام بذلك مرة أخرى. وبوسعي ذلك؛ هناك العديد من الصور البشعة حقا. لقد عمل الكثيرون منا جاهدين لضمان ألاّ نشاهد في يوم من الأيام صور الأطفال يموتون من استنشاقهم الغاز في سوريا. ومع ذلك، شهدنا مرة أخرى اليوم الذي توسلنا إلى الله ألاّ نراه أبدا. لقد أُستعملت الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في سوريا ضد الرجال والنساء والأطفال. ومرة أخرى، يجتمع مجلس الأمن ردا على ذلك.

وفي هذه المرة لن أرفع صور الضحايا، على الرغم من أن بوسعي القيام بذلك؛ وهناك العديد من تلك الصور، وهي صور بشعة. إن أسوأ صور الفيديو المطبوعة في أذهاننا هي أنه لا ينبغي لأحد مشاهدتها على الإطلاق. يمكنني أن أرفع صور الأطفال المسجين موتى بجانب أمهاتهم وإخوتهم وأخواتهم، حتى صغار الأطفال والرضع الذين كانوا في حفاظاتهم، كلهم مسجون موتى. وبشرتهم زرقاء شاحبة وهذا أمر مأساوي مألوف الآن من مشاهد الأسلحة الكيميائية. وعيونهم مفتوحة ولا حراك بهم وفي أفواههم وأنوفهم فقاعات رغوة بيضاء. هذه صور السوريين الموتى الذين هم من العزل وليسوا جنودا وينطبق عليهم تماما وصف الأبرياء الذين لا يشكلون خطرا. بل هم النساء والأطفال الذين كانوا يختبؤون في الأقبية خوفا من تجدد هجمات بشار الأسد عليهم. إنهم من الأسر التي كانت تختبئ تحت الأرض هربا من قنابل الأسد ومدفعيته التقليدية، غير أن الأقبية التي اعتقدت الأسر السورية أنها قد تأويهم من القنابل التقليدية كانت من أسوأ الأماكن التي هرعوا للاختباء فيها حيث تساقطت عليهم الأسلحة الكيميائية من السماء. لقد أصبحت أقبية أهل دوما، مساء يوم السبت، قبورهم.

من المستحيل تحديد عدد الذين ماتوا لأن قوات الأسد أغلقت الطريق إلى دوما. نحن نعرف أن العشرات قد ماتوا وأصيب المئات بجروح. بوسعي أن أرفع صور الناجين، أطفال تحترق عيونهم ويختنقون من عدم التنفس. وبوسعي أن أرفع صور المسعفين وهم يغسلون الضحايا من المواد الكيميائية ويضعون أجهزة التنفس على وجوه الأطفال، أو صور أوائل المستجيبين وهم يسيرون من غرفة تلو أخرى حيث تستلقي الأسر دون حراك، والأطفال ما زالوا في أحضان أمهاتهم وآبائهم. وبوسعي أن أعرض صورا لمستشفى تعرض لهجوم بالأسلحة الكيميائية. وبوسعي أن أعرض صور المستشفيات التي ضُربت بالبراميل المتفجرة في أعقاب الهجوم الكيميائي. لقد تعرضت سيارات ومركبات الإنقاذ للهجمات مرارا وتكرارا لزيادة أعداد القتلى المدنيين إلى أقصى حد. ولقد تعرضت مراكز الدفاع المدني للهجمات وذلك لشل الاستجابة الطبية من أجل زيادة معاناة الناجين. مَن يفعل ذلك؟ الوحش فقط يفعل ذلك. فقط الوحش الذي يستهدف المدنيين، ثم يضمن عدم وجود أي سيارات للإسعاف لنقل الجرحى، ولا مستشفيات لإنقاذ حياتهم ولا أطباء أو أدوية للتخفيف من آلامهم.

بوسعي أن أرفع صور كل ذلك القتل والمعاناة لكي يشاهدها المجلس، ولكن ما الفائدة من ذلك؟ فالوحش المسؤول عن تلك الهجمات لا ضمير له، ولا تصدمه حتى صور الأطفال الموتى. إما النظام الروسي الملطخة أياديه بدم الأطفال السوريين، فلا يمكن أن يشعر بالخجل من صور الضحايا. لقد حاولنا ذلك من قبل، وعلينا ألا نتغاضى عن الدور الذي تقوم به روسيا وإيران في تمكين نظام الأسد من هذا التدمير الفتاك. فلدى روسيا وإيران مستشارون عسكريون موجودون في مطارات الأسد ومراكز عملياته. والمسؤولون الروس في الميدان يساعدون النظام مباشرة في حملة التجويع والاستسلام، وتقوم القوات الإيرانية الحليفة بالكثير من الأعمال القذرة.

عندما يضرب الجيش السوري المدنيين، فإنه يعتمد على العتاد العسكري الذي تقدمه روسيا. وبإمكان روسيا أن توقف هذه المذبحة الحمقاء، لكنها تقف مع نظام الأسد وتدعمه بدون أي تردد. ما الفائدة من محاولة جلب العار على هؤلاء الأشخاص؟ فبعد كل هذا، ما من حكومة متحضرة تقبل أن تكون لها أي علاقة بنظام الأسد القاتل. إنّ صور الأطفال الموتى لاتعني الكثير بالنسبة لحكومة مثل حكومة روسيا، التي تنفق مواردها الخاصة على دعم الأسد.

إن المجلس الذي شاهد الصور في العام الماضي قد عجز عن التصرف لأن روسيا وقفت في طريقه في كل مرة. لقد سمحنا لروسيا طوال عام أن تأخذ حياة السوريين الأبرياء رهينة لتحالفها مع نظام الأسد. ومكّن ذلك روسيا أيضا من تقويض مصداقية الأمم المتحدة؛ وسرعان ما ندين الأسلحة الكيميائية نحن في مجلس الأمن، لكن روسيا تحول دون اتخاذ أي إجراء بشأنها. لقد استخدمت حق النقض ضد خمسة مشاريع قرارات بشأن هذه المسألة وحدها. واستعملت حق النقض في ما مجموعه ١١ مرة لإنقاذ الأسد. وتسير حياتنا كالمعتاد.

لقد أنشأ مجلس الأمن آلية التحقيق المشتركة. ووجدت أّن النظام السوري مسؤول عن الهجوم على خان شيخون في العام الماضي. ولأن روسيا تؤيد نظام الأسد وأفعاله، قتلت روسيا الآلية. لقد أدنّا ذلك، ومضت حياتنا كالمعتاد. وطالبنا بوقف إطلاق النار. ووافق المجلس بالإجماع، لكنّ روسيا والأسد تجاهلا ذلك فورا. لقد أدنّا ذلك، ومضت حياتنا كالمعتاد. وها نحن الآن، نواجه عواقب إعطاء روسيا تصريحا باسم الوحدة في المجلس، الوحدة التي أظهرت روسيا في مرات عديدة عدم رغبتها فيها. وها نحن الآن، في عالم أصبح فيه استخدام الأسلحة الكيميائية أمرا عاديا، من مطار في إندونيسيا إلى قرية إنكليزية إلى منازل سوريا ومستشفياتها. ومنذ أن استعمل نظام الأسد الأسلحة الكيميائية في خان شيخون قبل عام، أُستُخْدِمت الأسلحة الكيميائية عشرات المرات، والمجلس لا يفعل شيئا.

إن ما نتناوله اليوم لا يتعلق بمشاحنة بين الولايات المتحدة وروسيا. إنه يتعلق باستخدام العوامل الكيميائية على نحو غير إنساني ضد المدنيين الأبرياء. فكل دولة في المجلس سجلت في المحاضر أنها تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن أن يكون هناك المزيد من المسوغات لإخفاقنا في اتخاذ الإجراءات. لقد قمنا فعلا بعرض مشروع قرار وتعميمه على أعضاء المجلس يطالب بوصول المساعدات الإنسانية إلى سكان دوما بدون قيود. ويقوم الأسد بكل ما بوسعه لضمان أقصى المعاناة في دوما. يجب أن تكون أولويتنا مساعدة الجائعين والمرضى والجرحى الذين تُركوا خلف الركب. كما ندعو المجلس إلى القيام على الفور بإعادة إنشاء آلية مهنية ومحايدة بشأن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في عطلة نهاية هذا الأسبوع. ونأمل من زملائنا في المجلس الانضمام إلينا، كما فعلوا من قبل.

وهذا أقل ما يمكن أن نفعله ردا على الاعتداء الذي شهدناه للتو. ولن تستمر عرقلة روسيا في أخذنا رهائن عندما نواجه اعتداء مثل هذا الاعتداء. إن الولايات المتحدة مصممة على أن ترى الوحش الذي قذف الشعب السوري بالأسلحة الكيميائية يخضع للمساءلة. لقد استمع الحاضرون إلى ما قاله رئيس الولايات المتحدة إزاء ذلك. وتتواصل الاجتماعات. ويجري تقييم القرارات الهامة، حتى في هذه اللحظة. إننا نقف على حافة هاوية خطيرة. إنّ الشرور الكبيرة التي ينطوي عليها استخدام الأسلحة الكيميائية التي وحدت العالم ذات مرة في معارضته لها، على وشك أن تصبح أمرا عاديا. ويجب على المجتمع الدولي ألاّ يسمح بذلك. لقد تجاوزنا مرحلة عرض صور الأطفال القتلى. وتجاوزنا مرحلة مناشدات أصحاب الضمائر. لقد وصلنا إلى اللحظة التي يجب أن يشهد فيها العالم العدالة تأخذ مجراها. ولسوف يسجل التاريخ هذه اللحظة التي إما أن يقوم فيها مجلس الأمن بواجبه أو يظهر فشله الذريع والكامل

في توفير الحماية للشعب السوري. وفي كلتا الحالتين، ستقوم الولايات المتحدة بالرد.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئاسة البيرو على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بنا على طلب من فرنسا وثمانية من أعضاء المجلس الآخرين. وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، ونائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد توماس ماركرام، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين اللتين تتسمان بالحصافة وبعد النظر.

هناك أوقات في حياة الأمم تتعرض فيها للخطر الأمور الأساسية: الحياة أو الموت؛ السلم أو الحرب؛ الحضارة أو الهمجية؛ النظام الدولي أو الفوضى. وهذا هو الحال اليوم في أعقاب المذابح الكيميائية المروعة التي دفعت مرة أخرى حدود الرعب إلى أبعد مما كانت عليه يوم السبت في دوما. إننا ندرك أن هجمتين جديدتين وشديدتي الخطورة بالأسلحة الكيميائية وقعتا في دوما في ٧ نيسان/أبريل. والحصيلة الأولية للخسائر في الأرواح مروعة. هناك حوالي ٥٠ قتيلاً، من بينهم عدد من الأطفال، و ١ ٠٠٠ جريح. ومن المرجح أن تكون هذه الحصيلة أعلى من ذلك، إذ لا يمكن لعمليات تقديم المساعدة بلوغ بعض المناطق. ومرة أخرى، تم القصف بالمواد السامة لخنق المدنيين وقتلهم وترويعهم، والوصول إليهم حتى في الأقبية التي لجؤوا إليها. إن لغاز الكلور صفة معينة هي أنه غاز ثقيل، قادر على دخول الأقبية. وهو يُستخدم لهذا السبب. هذا هو المستوى الذي بلغه الاستخفاف القاتل في سورية.

ولا توجد كلمات لوصف أهوال الصور التي ظهرت في ٧ نيسان/أبريل، بعد ما يقرب من سنة على هجوم خان شيخون، الذي أدى إلى مقتل حوالي ٨٠ شخصاً. إن ما نراه في آلاف الصور ومقاطع الفيديو التي ظهرت في غضون عدة ساعات بعد هجمات ٧ نيسان/أبريل يذكّرنا بالصور التي شهدناها في أحيان كثيرة جداً: أطفال وبالغون يختنقون بسبب التعرض لغاز الكلور المركّز. ونرى أيضاً أشخاصا يعانون من تشنّجات عنيفة وزيادة إفراز اللعاب واحتراق العيون، وكلها أعراض التعرض لسم أعصاب قوي مخلوط بالكلور لزيادة أثره الفتاك. وكما ذكرت، تعرّض في المجموع أكثر من ١ ٠٠٠ شخص لذلك المركّب الكيميائي الفتاك.

إن التجربة والتقارير المتعاقبة لآلية التحقيق المشتركة لا تترك مجالاً للشك بشأن مرتكبي هذا الهجوم الأخير. فما من جهة تملك المعرفة اللازمة لوضع هذه المواد السمية المتطورة التي لها هذه الدرجة العالية من الفتك سوى القوات المسلحة السورية والوكالات التابعة لها. ولا توجد مصلحة عسكرية في استخدامها إلا من جانب القوات المسلحة السورية ووكالاتها. وقع هذا الهجوم في دوما، وهي منطقة تعرضت لقصف لا هوادة فيه من جانب القوات المسلحة والقوات الجوية السورية لعدة أسابيع. وللأسف، يمكن لاستخدام هذه الأسلحة أن يحقق تقدماً تكتيكياً أسرع بكثير من الأسلحة التقليدية.

إننا ندرك جميعاً أن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد حددت بالفعل النظام السوري باعتباره الطرف المسؤول عن استخدام غازي الكلور والسارين، في أربع مناسبات على الأقل، كسلاح كيميائي. ولا توجد أي أوهام حول جدية الإعلان الذي أدلت به الجمهورية العربية السورية عن حالة مخزوناتها الكيميائية في عام ٢٠١٣. وللأسف، فإن لدينا مرة أخرى دليلاً في شكل أدلة من واقع التجربة. وهذا يتطابق مع استراتيجية النظام في استخدام الرعب ضد المدنيين. لقد اختبرنا ذلك بالفعل. وهذا في أسوأ الحالات سوء نية، بل أسوأ من ذلك وهو التواطؤ. ويسعى نظام دمشق بوضوح، عبر نشر الرعب، إلى تسريع السيطرة على المناطق الحضرية الأخرى التي يرغب في السيطرة عليها.فما الذي يمكن أن يكون أكثر فعالية من الحصار، وهو تكتيك يعود إلى

العصور الوسطى، في حثّ أولئك الذين يقاومون النظام على الفرار، بالإضافة إلى الإرهاب الكيميائي؟ ولا يخطئن أحد: إن الأطفال الذين تجمدوا في موت مؤلم ليسوا ما يسمى بالضحايا الجانبيين. إنهم أهداف متعمدة لهذه الهجمات الكيميائية، التي صُمّمت وخُطط لها بغرض بثّ الرعب. ونظام دمشق ينفذ إرهاب الدولة، في سلسلة من جرائم الحرب وحتى الجرائم ضد الإنسانية التي يقترفها.

هذا الهجوم والقصف الذي شنه النظام، وكذلك حلفاؤه الروس والإيرانيون، على مدى الساعات الـ ٤٨ الماضية يُثبت الدرجة التي انخرطوا فيها في سباق عسكري دون أي اعتبار للتكلفة البشرية. هذا التصعيد الأخير للعنف، الذي تخلله استخدام جديد للأسلحة الكيميائية، يضعنا وجهاً لوجه مع الجنون المدمر لنظام مستميت يسعى إلى تدمير شعبه تدميراً تاماً. وحلفاء هذا النظام الروس والإيرانيون هم إما غير قادرين على منعه أو غير راغبين في ذلك. ونحن ندرك حقيقة، وقد أكدتها السلطات الروسية في العديد من المناسبات، أن القوات العسكرية الروسية لها وجود على الأرض وفي الجو في الغوطة الشرقية. وفي ٧ نيسان/أبريل، عندما وقع الهجوم الكيميائي الثاني في دوما، كانت الطائرات الروسية تشارك أيضاً في العمليات الجوية في منطقة دمشق. إن الدعم العسكري الروسي والإيراني موجود على الأرض السورية وعلى جميع مستويات آلية الحرب. لا تقلع طائرة سورية من دون إبلاغ الحليف الروسي. وهذه الهجمات وقعت إما بالموافقة الصريحة أو الضمنية من روسيا أو على الرغم من امتعاضها ووجودها العسكري. وإنني لا أعرف أيها هو الأكثر إثارة للقلق عندما يتعلق الأمر بأمننا الجماعي.

إن الأمور المعرضة للخطر فيما يتعلق بهذه الهجمة الأخيرة بالغة الخطورة. هذا هو آخر دليل على تطبيع استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي ينبغي لنا ألا ننسبه فحسب إلى نظام أصبح خارج السيطرة ولا يزال يضرب المدنيين بالغاز في ظل إفلات كامل من العقاب، بل أيضاً إلى مؤيديه، بمن في ذلك عضو دائم في مجلس الأمن. لم يف هذا العضو بالتزامه إزاء تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وهو الذي شارك بنفسه في تقديمه. إن مسؤولية هذا العضو في المأساة التي لا تنتهي، وهي الحرب في سورية، مسؤولية كبيرة.

وبالتالي، فإن فرنسا بطبيعة الحال تتوجه اليوم إلى روسيا لطرح مطلبين اثنين عليها. المطلب الأول هو وقف الأعمال العدائية وإنشاء وقف فوري لإطلاق النار في سورية، تمشياً مع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، المتخذ في ٢٤ شباط/فبراير، والذي لم يتقيد به نظام دمشق حتى الآن. وتعرب فرنسا عن بالغ استيائها لأنه لم يكن من الممكن تنفيذ هذا القرار، على الرغم من أنه اتخذ بالإجماع، وينص على هدنة وتيسير إمكانية لإيصال المساعدات الإنسانية الطارئة. المطلب الثاني هو إنشاء آلية تحقيق دولية جديدة بمقدورها على توثيق جميع العوامل في هجوم دوما وضمان تقديم الجناة إلى العدالة. إن إنهاء آلية التحقيق المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بسبب استخدام روسيا حق النقض مرتين متتاليين قد جرّدنا من أداة ضرورية للردع. ولهذا السبب، نؤيد أية مبادرة ترمي إلى سد هذه الثغرة. وبهذه الروح التزمت فرنسا بإقامة شراكة لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وبنفس تلك الروح، نؤيد مشروع القرار المطروح اليوم من جانب الولايات المتحدة.

يختبر نظام الأسد ،بهذا الهجوم، مرة أخرى عزم المجتمع الدولي على ضمان الامتثال لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تكون استجابتنا موحّدة وقوية وعنيدة. ولا بد أن توضح تلك الاستجابة أن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين لن يتم التسامح معه بعد الآن، وأن أولئك الذين ينتهكون هذه القاعدة الأساسية للأمن الجماعي سيخضعون للمساءلة ويجب أن يواجهوا العواقب. يحتاج نظام الأسد إلى سماع استجابة دولية، وتقف فرنسا على استعداد لأن تتحمل دورها كاملاً جنباً إلى جنب مع شركائها.

وفي نهاية المطاف، نعلم أن إنهاء النزاع الذي دام سبع سنوات، والذي أودى بحياة ٥٠٠ ٠٠٠ إنسان ودفع الملايين إلى سلوك طريق المنفى، لن يتم إلا بالتوصل إلى حل سياسي شامل. ولهذا السبب ستظل فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً إلى جانب المبعوث الخاص للأمم المتحدة وتماشياً مع عملية جنيف. ومع ذلك، وفي ضوء هذه المجزرة الأخيرة، لم نعد قادرين على تكرار الكلمات وحسب. فمن دون أن تتبع تلك الكلمات بالأفعال، لن يكون لهذه الكلمات معنى.

وأود أن أكرر هنا التأكيد على ما أكد عليه الرئيس ماكرون في عدة مناسبات، وهو أن فرنسا ستتحمل مسؤوليتها الكاملة في مكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية. وموقف فرنسا واضح. إنها ستتقيد بالتزاماتها وستفي بوعدها.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية والسيد ماركرام على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أتوجه بالشكر إلى جميع أفرقة الأمم المتحدة على أرض الواقع على ما يقومون به من عمل هام وصعب للغاية.

كما قال السيد ستافان دي ميستورا، فإن هذه الجلسة لمجلس الأمن هامة. وتتشاطر حكومة بلدي مشاعر الغضب التي عبر عنها ببلاغة زملاء آخرون اليوم. إنه لأمر مروع حقا أن يفكر المرء في حالة الضحايا والأسر الذين كانوا محتمين تحت الأرض عندما وصل إليهم غاز الكلور.

إن هذه هي المرة الثالثة في خمسة أيام التي يجتمع فيها المجلس لمناقشة الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر مروع بالمعنى الحقيقي للكلمة. وينبغي للمجلس أن يشعر بالذعر إزاء خطورة ما يمكن أن يحدث، وهو أن تصبح الأسلحة الكيميائية جزءا روتينيا من القتال. وبصفتنا أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، تعتقد المملكة المتحدة أننا نتحمل مسؤولية خاصة عن دعم الحظر المفروض على استخدام أسلحة الدمار الشامل في جميع أنحاء العالم. ونتفق مع السفير الهولندي على أن الأعضاء الخمسة الدائمين يتحملون مسؤوليات محددة. وأعتقد أن أربعة من الأعضاء الخمسة الدائمين يؤمنون حقا بذلك، ولكن ثمة عضو لا يعتقد ذلك. لقد أشار السفير الروسي إلى تجدد الحرب الباردة. ولكن هذه ليست الحرب الباردة. فإبان الحرب الباردة، لم يكن هناك هذا التجاهل الصارخ للحظر العالمي على استخدام أسلحة الدمار الشامل.

كما أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى مخاطر التصعيد وإلى تلك التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين على نطاق أوسع. ونحن نتشاطر مخاوفه، ولكن الحكومة السورية وداعميها، إيران وروسيا، هم من يطيلون أمد القتال ويعرضون الاستقرار في المنطقة وعلى نطاق أوسع للخطر. وثمة أسئلة حقيقية بشأن ما يحدث في قاعدة التيفور الجوية، بما تضمه من مقاتلين أجانب ومرتزقة.

تحدانا اليوم زميلنا الروسي أن نذكر ما يجعلنا نعتقد أن سورية هي التي نفذت الهجوم، وما يجعلنا نعتقد كذلك أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت. والأسباب كما يلي: لقد خلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية ست مرات في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. وعزت المسؤولية عن ذلك في مرتين إلى تنظيم داعش لاستخدامه غاز الخردل، وفي ثلاث مرات إلى النظام لاستخدامه غاز الكلور، وفي مرة أخرى إلى النظام السوري لاستخدامه غاز السارين. هذه هي الهجمات التي تكلمنا عنها في المجلس في الأسبوع الماضي فقط في خان شيخون، والتي أدت إلى قيام الولايات المتحدة – وهو ما نؤيده – بتوجيه ضربة إلى مطار الشعيرات. وإضافة إلى ذلك، وكما قال السفير الفرنسي، فقد تلقينا تقارير عن تحذيرات روسية وسورية قبل وقوع الهجوم بالأسلحة الكيميائية وعن تحليق لطائرات عمودية من طراز Mi-8 Hip فوق المكان. وقد وردت هذه التقارير من أرض الواقع.

وقد استمعت بعناية إلى الحجة التي ساقها السفير الروسي. وعلى نحو ما بينت للتو، فإننا في المملكة المتحدة نعتقد أن النظام السوري هو المسؤول عن هذه الهجمات الأخيرة. بيد أن هناك سبيلا لتسوية هذه المسألة – إنشاء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق يتبعها إجراء تحقيق مستقل – حيث إننا نعلم جميعا أن الغرض من بعثات تقصي الحقائق هو تحديد ما إذا كانت الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت. وفي حالة ثبوت ذلك، تحديد أي نوع من الأسلحة الكيميائية قد استُخدم. ولكن التحقيق وحده هو الكفيل بتمكيننا من تحديد الجهة المسؤولة عن استخدامها، ومن ثم بدء مسار المساءلة.

واستمعت باهتمام كبير إلى العرض الروسي بأن تقوم بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارة للمكان وأن تحظى بحماية القوات الروسية. وأعتقد أن هذا عرض جدير بالمتابعة، ولكن سيكون من الضروري، بطبيعة الحال، أن تتمتع بعثة المنظمة بكامل الحرية في العمل وبحرية الوصول. وذلك يتركنا بلا إجابة على السؤال بشأن من ارتكب هذه الفظائع. ولهذا السبب، نؤيد نص مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة، ونعتقد أنه لا يوجد سبب مشروع لعدم تأييد دعوة المجلس إلى إنشاء آلية تحقيق مستقلة. وعلى نحو ما قلت من قبل، فليس لدينا ما نخفيه، ولكن يبدو أن روسيا وسورية والإيرانيين الذين يدعمونهما لديهم ما يخشونه.

لقد خص السفير الروسي المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا بالانتقاد. وأود، إذا سمحتم لي، أن أنتقل إلى ذلك. إن المسؤولية عن القسوة في سورية تتحملها سورية ومن يدعمونها – روسيا وإيران. ويمثل استخدام الأسلحة الكيميائية عملا تصعيديا وشيطانيا. ويدهشني أن ما تحاول روسيا القيام به هو تحويل المناقشة في المجلس من مناقشة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى نزاع بين الشرق والغرب، لتقدم نفسها بوصفها الضحية. إن مسألة الأسلحة الكيميائية مهمة للغاية بدرجة لا تسمح بممارسة ألاعيب سياسية بين الشرق والغرب. وهناك إجابة سهلة ردا على دموع التماسيح التي تذرفها روسيا على سكان الغوطة الشرقية. وهي أن تنضم إلينا في محاولة غير سياسية للسماح بدخول موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني وفي مجال الحماية ليقوموا بعملهم المتمثل في العناية بالمدنيين والتخفيف من حدة الأخطار التي تهددهم. كما توجد إجابة سهلة ردا على قلق روسيا إزاء عزو المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وهي الانضمام إلينا في تمكين الأمم المتحدة من إنشاء آلية تحقيق دولية لملاحقة الأطراف المسؤولة. وأكرر هنا المطلبين الذين تقدم بهما زميلي الفرنسي، وآمل أن نتمكن من إحراز تقدم.

لم أكن أعتزم تناول قضية سكريبال في سالزبري، ولكن بما أن زميلي الروسي قد فعل ذلك، فسأتناولها اليوم. لقد تساءل عن أوجه التشابه بين سالزبري وسورية. وأعتقد أنه من المهم أن أشير إلى اختلاف الحالتين في النواحي التالية. أولا، هناك تحقيق شامل يجري في سالزبري. وعلى نحو ما سمعنا، لا يوجد أي تحقيق يجري في سورية. وتسعى الحكومة البريطانية في سالزبري إلى حماية شعبها، على النحو الذي يحتمه واجبها. وعلى العكس من ذلك، تقوم الحكومة السورية، كما سمعنا اليوم، بشن هجمات وتطلق غازات على شعبها. ويؤسفني أن أقول إن ما يجمع بين الاثنين هو رفض روسيا تحمل المسؤوليات المنوطة بالأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس عن منع استخدام أسلحة الدمار الشامل ودعمها المتهور لاستخدام وكلائها وحلفائها لهذه الأسلحة.

لسنا نحن من يريد استبعاد روسيا. فهي التي تستبعد نفسها من خلال عدم الانضمام إلى الأغلبية الساحقة في المجلس الذين يرغبون في العثور على طريقة غير جدلية للمضي قدما والتصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سورية. وقد أشار السفير الروسي إلى أصدقاء الولايات المتحدة. ويفخر

بلدي حكومة وشعبا بأن يكون صديقا للولايات المتحدة. ونحن نقف مع كل طرف في المجلس يريد إيجاد طريقة لحل مشكلة الأسلحة الكيميائية، وتشكيل بعثة بطريقة ملائمة لتقصي الحقائق، وإجراء تحقيق على النحو السليم كخطوة أولى صوب إنهاء هذا النزاع المروع.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تتوجه بالشكر للمبعوث الخاص دي ميستورا ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد ماركرام، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتحيط الصين علما بالتقارير التي تزعم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في سورية والتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين. وهذا الأمر مبعث قلق شديد بالنسبة للصين.

إن موقف الصين بشأن الأسلحة الكيميائية ثابت وواضح. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو شخص تحت أي ظرف من الظروف. ويجب عدم التسامح إزاء أي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي مكان وفي أي وقت. وتؤيد الصين إجراء تحقيق شامل وموضوعي ونزيه في الحادثة المعنية حتى يتسنى التوصل إلى نتيجة تستند إلى أدلة مؤكدة يمكن أن تصمد أمام اختبار التاريخ والوقائع حتى يمكن تقديم الجناة والأطراف المسؤولة إلى العدالة.

إن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية ترتبط ارتباطا وثيقا بإيجاد تسوية سياسية للحالة في سورية. وتؤيد الصين الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفهما القناتين الرئيسيتين للتعامل مع مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. ويحدونا الأمل في أن تتخذ الأطراف المعنية نهجا بناء من أجل التوصل إلى حل عن طريق المشاورات، والتثبت من الحقائق، ومنع أي استخدام للأسلحة الكيميائية، والحفاظ على وحدة مجلس الأمن، والتعاون مع الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية للمضي قدما بالعملية السياسية في سورية.

لقد دخل النزاع السوري عامه الثامن وأسفر عن معاناة شديدة للشعب السوري. والحل الوحيد للمسألة السورية يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية. يجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بالتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة سورية مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ما فتئت الصين تعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. إننا ندعو دائما إلى الالتزام بميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لجميع الأطراف أن تكثف دعمها لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة وأن ترغم الأطراف في سورية على التوصل إلى تسوية سياسية وفقا للمبدأ الذي ينص على أن تكون تلك التسوية بقيادة سورية وملكية سورية وعملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن مكافحة الإرهاب مسألة هامة وعاجلة في التسوية السياسية للمسألة السورية. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز تنسيقه والحفاظ على المعايير الموحدة ومكافحة جميع الجماعات الإرهابية التي حدد هويتها مجلس الأمن.

في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن، بينت الصين موقفها المبدئي فيما يتعلق بحادث سكريبت (انظر S/PV.8224). وتعتقد الصين أنه ينبغي للأطراف المعنية الامتثال بصرامة لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتماشيا مع الأحكام ذات الصلة للاتفاقية، وإجراء تحقيقات شاملة ومحايدة وموضوعية، ومعالجة المسائل المعنية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتأمل الصين في أن تعمل الأطراف المعنية وفقا لمبادئ الاحترام والمساواة المتبادلة، والمشاركة في المشاورات، والتعاون وتجنب التسييس والتدابير التي قد تفاقم التوترات وحل خلافاتها كما يجب عن طريق الحوار.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ميستورا والسيد توماس ماركرام على إحاطتيهما الإعلاميتين

بعد ظهر اليوم. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الموافقة على طلبنا بعقد جلسة طارئة.

إننا نشعر بالأسى من التصعيد العام للعنف في سورية، كما وصفه اليوم السيد ستافان دي ميستورا، في انتهاك واضح للقرارات المختلفة، بما فيها القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وفي ذلك الصدد، أود أن أناشد السلطات السورية الممثلة في القاعة والجهات الضامنة في أستانا الوفاء بقرارات مجلس الأمن.

لقد طلبنا عقد هذه الجلسة اليوم لأننا خلال عطلة نهاية الأسبوع واجهنا مرة أخرى إدعاءات مروعة بشن هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، هذه المرة في دوما، خارج حدود دمشق. وهناك تقارير مثيرة للقلق عن عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. والمعلومات المروعة التي عرضت أكثر من بغيضة. ونحن نشعر بالقلق جراء الادعاءات الخطيرة للغاية. يجب الآن إجراء تحقيقات بشكل فوري ومستقل وشامل.

وأود أن أكرر التأكيد على أن السويد تؤيد جميع الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية من جانب دول أو جهات فاعلة من غير الدول في أي مكان في العالم. كما ندين إدانة قاطعة وبأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في سورية. فهو انتهاك خطير للقانون الدوليّ ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في الصراعات المسلحة محظور دائما ويرقى إلى مستوى جريمة حرب. ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال. لا يمكننا أن نقبل بالإفلات من العقاب.

والتصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أصبح اختبارا رئيسيا لمصداقية المجلس. لذلك فاستجابتنا للتقارير الأخيرة الواردة من دوما حاسمة الأهمية. وبالرغم من الصعاب، يجب علينا تنحية خلافاتنا جانبا والتكاتف. لقد حان الوقت لنظهر وحدتنا. ونرى أنه يجب تنفيذ التالي.

أولا، يجب أن ندين بأشد العبارات استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ثانيا، يجب أن تكون أولويتنا الفورية إجراء تحقيقات بشأن التقارير المثيرة للقلق الواردة من دوما. وفي ذلك السياق، نرحب بإعلان المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن بعثة تقصي الحقائق الخاصة بسورية – ونؤكد دعمنا الكامل لها – بصدد جمع المعلومات من جميع المصادر المتاحة. ونعرب عن أملنا في إيفاد بعثة تقصي الحقائق على وجه السرعة إلى سورية.

ثالثا، يجب على جميع الدول، وكذلك أطراف النزاع، بما في ذلك السلطات السورية، التعاون بشكل كامل مع بعثة تقصي الحقائق. إن ما نحتاج إليه تحديدا هو الوصول الآمن ودون عوائق إلى الموقع في دوما، وكذلك أي معلومات وأدلة تراها بعثة تقصي الحقائق هامة لإجراء تحقيقها المستقل.

رابعا، نحتاج بشكل عاجل إلى مضاعفة جهودنا في المجلس للاتفاق على آلية جديدة مستقلة ومحايدة معنية بتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وختاما، إن تأكدت الإدعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية حقا وجرى تحديد المسؤولين عن ارتكاب ذلك في نهاية المطاف، لا بد من مساءلة الجناة.

ونحن على استعداد للعمل بنشاط وبصورة بناءة مع الأعضاء الآخرين بغية اتخاذ المجلس للاجراءات العاجلة. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بتعميم بعض العناصر كإسهام في مناقشاتنا. ويجب علينا الانخراط فورا في المشاورات من أجل الخروج من المأزق الحالي، وتحمل مسؤوليتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إننا مدينون بذلك للعديد من ضحايا الجرائم التي ارتكبت في هذا الصراع.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص السيد ستافان دي ميستورا ونائب

الممثل السامي لشؤون نزع السلاح السيد توماس ماركام على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

نشعر بالفزع من تواتر أنباء عن هجوم قاتل آخر في الغوطة الشرقية وقع مساء يوم السبت. لقد لقى العشرات من الأشخاص حتفهم نتيجة لأعمال العنف الوحشية ضد المدنيين في دوما. والمعلومات المتاحة عن أعراض الضحايا تؤكد أنها تتسق مع تلك الناجمة عن استخدام عامل من العوامل الكيميائية.

وبولندا تدين ذلك الهجوم الوحشي، وتتوقع أنه من الممكن محاسبة الجناة. لا توجد أهداف عسكرية أو سياسية يمكن أن تبرر إبادة الضعفاء من الأبرياء، ولا سيما الذين يلتمسون المساعدة في المرافق الطبية. يبدو أن تلك الجريمة البشعة جاءت كاستجابة ساخرة من المناقشات التي عقدت في المجلس الأسبوع الماضي، حينما خلدنا الذكرى السنوية الأولى للهجوم الذي وقع في خان شيخون (انظر S/PV.8221).

وندعو الجهات الفاعلة التي تتمتع بتأثير في الحالة في سورية، لا سيما الاتحاد الروسي وإيران، إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحيلولة دون استمرار استخدام أسلحة الدمار الشامل والتوصل إلى وقف كامل لأعمال القتال في جميع أراض سورية. ونصر على أنه يجب على جميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وكما قال أعضاء المجلس مرات عديدة وكذلك موظفو الأمم المتحدة وممثلو الاتحاد الأوروبي، من المؤسف للغاية أنه تم الاعتراض على تجديد آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، مما أتاح للمسؤولين عن الهجمات الكيميائية اللاحقة الإفلات من العقاب. إننا نواجه اليوم نتائج ذلك الإفلات من العقاب ونشهد المزيد من الهجمات ضد المدنيين باستخدام المواد الكيميائية كأسلحة.

ونحث جميع شركائنا في المجلس على الانخراط في مناقشة جادة بحسن نية من أجل إعادة إنشاء آلية للمساءلة عن الهجمات الكيميائية في سورية. وهذا هو أقل ما ندين به لضحايا الغوطة وخان شيخون واللطامنة والعديد من الأماكن الأخرى التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص السيد دي ميستورا والسيد توماس ماركام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن التقارير المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما يوم السبت، ومقاطع الفيديو والصور التي شاهدناها من خلال وسائل الإعلام، تبعث في الواقع على القلق الشديد. ومما يثير الانزعاج الشديد أيضا أن هذه التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية قد استمر في الأنشطة العسكرية الجارية في سورية. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإننا ندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب تحديد المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال اللاإنسانية وإخضاعهم للمساءلة. وهذا أمر يكتسي أهمية حاسمة، ليس من أجل ضحايا الأسلحة الكيميائية في سورية فحسب، لكن أيضاً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى هيكل عدم الانتشار.

وكما قال الأمين العام في بيانه المؤرخ ٨ نيسان/أبريل، والذي استشهد به المبعوث الخاص في وقت سابق، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية، إذا ثبتت صحته، هو أمر بغيض ويتطلب إجراء تحقيق شامل. ويشمل ذلك الحاجة إلى إرساء مبدأ المساءلة – وهو أمر لم يتمكن المجلس بعد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي لبعثه تقصي الحقائق أن تقوم بالتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية المبلغ عنه في دوما، وفي أجزاء أخرى من سورية، وينبغي لجميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا في هذا الصدد، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولئن كنا نتفق جميعا على أن المساءلة أمر لا غنى عنه من أجل ردع ووقف استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وخارجها، فإنه لا توجد حاليا، كما سبق القول، أي آلية تحقيق مستقلة ومحايدة ومهنية يمكن أن تحدد هوية الأفراد أو الكيانات أو الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول التي تستخدم الأسلحة الكيميائية في البلد. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يستعيد وحدته وأن يشارك في مناقشه إيجابية وبناءه يمكن أن تعالج الثغرات المؤسسية القائمة.

ونحن نعلم جميعا أن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين ونواجهها حاليا تزداد تعقيدا يوما بعد يوم. ونرى أن انتشار الأسلحة النووية يشكل خطرا حقيقيا، وأن المعايير الدولية المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية يجري تقويضها أيضا. ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم تكن الثقة فيما بين الدول الكبرى متدنية مثلما هي الآن، وهو أمر تترتب عنه تداعيات هائلة ليس بالنسبة للسلم والأمن العالميين فحسب، لكن أيضا بالنسبة للخطة التحولية التي وضعناها في مجال التنمية. ولا يمكننا التفكير في إحراز أي تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون تهيئة البيئة الأمنية العالمية اللازمة. وفي الوقت الراهن، لا يمكننا حقا أن نقول إن هناك بيئة مواتية لإحراز أي تقدم في ذلك الصدد.

وتقع علي عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. وللأسف، فإنه لم يتمكن من التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات الجديدة والناشئة للسلام والأمن التي نواجهها اليوم. ومن الواضح أن غياب الوحدة والتماسك بين الأعضاء يقوض مصداقية المجلس. وربما يتعين علينا، نحن الأعضاء المنتخبون، أن نبحث عن السبل والوسائل التي لها أثر أكبر، وذلك بغية الإسهام في زيادة فعالية المجلس. وبدون حوار فيما بين الدول الكبرى لبناء الثقة والتفاهم اللازمين، سيكون من الشاق جدا التصدي لأكثر التحديات الأمنية صعوبة وتعقيدا التي شهدناها على الإطلاق، بما في ذلك الحالة في سورية.

وفي الواقع، سوف تزداد الأمور سوءاً ما لم يتم اتخاذ إجراء. ولا يمكننا أن ندفن رؤوسنا في الرمال. فالأخطار واضحة جدا. ولهذا السبب ينبغي اغتنام كل فرصه ممكنة. ولهذا السبب أيضا فإننا نعتبر أن الأخبار المتعلقة بالاجتماعات المزمع عقدها على مستوى القمة مشجعة. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تساعد هذه الاجتماعات على نزع فتيل التوترات وأن تسمح بإجراء مناقشات جادة بهدف التوصل إلى نهج مشترك لمواجهة التهديدات والتحديات الراهنة. وكلما أسرعنا في عقد هذه المناقشات، كان ذلك أفضل للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين، اللذين أصبحا، في الوقت الذي نتكلم فيه هنا، مصدر قلق بالغ. وفي الواقع، فإنني جسامة الخطر المحتمل الذي نواجهه أكبر مما قلت.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر الوفد الإيفواري السيد دي ميستورا والسيد ماركرام على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن التطورات الأخيرة في سورية، بعد استئناف القتال في دوما والغوطة الشرقية وقصف مدينة دمشق، في أعقاب الهدوء النسبي في الأسابيع الأخيرة. ويود وفد بلدي أن يركز بيانه على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، نحن لا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء التقارير مؤخرا عن هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين الأبرياء، حيث أفادت بأنها أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا الذين بدت عليهم أعراض التعرض لعوامل الكيميائية. وإذ تؤكد كوت ديفوار من جديد رفضها القاطع لأي استخدام أو اللجوء إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، سواء في أوقات السلم أو في وقت الحرب، فإنها تدين بشدة هذه الأعمال، وتدعو إلى إخضاع هذه الأحداث لتحقيق دقيق، بمساهمة جميع أصحاب المصلحة.

وإزاء الادعاءات المتكررة باستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الأطراف المتحاربة في النزاع السوري، فإن الوفد الإيفواري يؤكد أن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية ليظهر تصميمه، بما يتجاوز الإدانات المبدئية المعتادة، على وضع حد نهائي لهذا الدوامة الشيطانية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية ينتهك أبسط القواعد الأساسية للقانون الدولي ويشكل تهديدات لأمننا الجماعي. ولهذا السبب يجب علينا الانخراط في مكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، والمحافظة على النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية، الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية لأمننا المشترك.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بوضع آلية للمساءلة ومكافحة إفلاتالأشخاص الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية من العقاب، من أجل وضع حد للتكرار استخدام هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، فإن الوفد الإيفواري يعرب عن استعداده للعمل من أجل إنشاء هذه الآلية، ويدعو المجلس إلى استعادة الوحدة التي كان يتمتع بها عندما أنشأ آلية التحقيق المشتركة، التي لا يمكن، للأسف، تجديد ولايتها بالرغم من جهودنا المشتركة.

ثالثا، تلاحظ كوت ديفوار مع الأسف أنه لم يتم تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي لا يزال يمثل إطار عملنا المشترك، وأن الحالة الإنسانية في سورية تزداد تدهورا. وفي ضوء معاناة السكان المدنيين المحاصرين في القتال، فإن الحاجة الملحة إلى وقف الأعمال العدائية لا تزال قائمةً أكثر من أي وقت مضى. وفي مواجهة الحالة المتدهورة، يود بلدي مرة أخرى أن يدعو جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال القتالية فورا، واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى الأشخاص المعرضين للخطر، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار التأكيد على اقتناعها بأن حل الأزمة في سورية لا يمكن أن يكون عسكرياً. ولا يمكن وضع حد نهائي لهذا النزاع إلا من خلال عملية سياسية شاملة. ويجب أن يكون هذا الحل السياسي متوافقا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومجسدا لنتائج مفاوضات جنيف. ويرى بلدي أن محادثات جنيف تظل الإطار المناسب للتوصل إلى حل دائم للنزاع السوري.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد توماس ماركرام وفريقيهما على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن امتنانها للجمهورية الفرنسية وللأعضاء الآخرين في المجلس الذين دعوا إلى عقد جلسة بعد ظهر هذا اليوم. كما نشكر رئيس مجلس الأمن على قرار عقد جلسة بعد ظهر اليوم في إطار بند جدول الأعمال ”الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين: الحالة في الشرق الأوسط“. وهذا موضوع مناسب لأن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تمثل تهديدًا حقيقيًا للسلام والأمن، ليس في تلك المنطقة وحسب بل على المستوى الدولي أيضًا. فمن الاحتجاجات في قطاع غزة، وما خلفته من خسائر في الأرواح، إلى الهجمات الصاروخية على سورية، فضلا عن الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية على مدينة دوما السورية، كلها حالات تثير القلق العميق لدى جمهورية غينيا الاستوائية.

لقد استيقظنا في عطلة نهاية الأسبوع الماضي على أخبار زادت من قتامة ودموية حلقات الصراع السوري. ووفقاً لتقارير نُشرت في وسائل الإعلام الدولية، لقي أكثر من ٤٠ شخصاً، معظمهم من النساء والفتيات، حتفهم في مدينة دوما السورية في الغوطة الشرقية في ٧ نيسان/أبريل جراء الاختناق الناجم عن استنشاقهم غازا ساما.

وكما سمعنا في هذه القاعة في ٤ نيسان/أبريل من نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد توماس ماركرام (انظر S/PV.8221)، فإن استنتاجات وتوصيات بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ليست ملزمة ولا تحدد مسؤوليات في حالة وجود أدلة على استخدام مواد كيميائية محظورة بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة. وفي ضوء هذه الحقيقة، نغتنم هذه الفرصة لنذكّر بضرورة التزام جميع الأطراف باتخاذ الخطوات الأساسية في اتجاه التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ونؤكد الحاجة إلى إنشاء آلية تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة تركز في مهامها على منع الإفلات من العقاب وتحديد المسئولين ومنع وقوع هجمات مستقبلا قدر استطاعتها.

ومن وجهة نظر جمهورية غينيا الاستوائية، ينبغي ألا يظل أي استخدام للأسلحة الكيميائية دون تحقيق أو دون عقاب. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات المثيرة للقلق الواردة من سورية، وخاصة تلك المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، سواء في حالة دوما، التي نناقشها اليوم، أو في أحداث مماثلة في الماضي، يجب أن تحقق فيها هيئات دولية بشكل شامل ونزيه وموضوعي ومستقل، وفقاً لمعايير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب الإعلان عن نتائج هذه التحقيقات، ويجب محاسبة المسؤولين على جرائمهم أمام قضاء لا يعرف الصفح.

إن استمرار استخدام المواد الكيميائية، لا سيما ضد المدنيين، يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لحكومة غينيا الاستوائية. وأثناء المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أدان فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية وتصنيعها وحيازتها وتوزيعها في النزاعات المسلحة (انظر A/72/PV.13). ويجدر التذكير بأنه لا ينبغي اعتبار أي عضو في المجلس معفياً من ذلك الالتزام، الذي يجسد أيضاً الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يكرس عزم الدول الأعضاء على بناء عالم يسوده السلام وضمان الرفاه للبشرية.

يجد مجلس الأمن نفسه الآن في مفترق طرق فيما يتعلق بخياراته. ويمكنه إما تعزيز وجود القوات الدولية بهدف التدخل العسكري في المستقبل، كما اقترحت بعض القوى العسكرية، أو يمكننا متابعة المفاوضات الدولية، سواء في جنيف أو أستانا أو سوتشي أو أنقرة. ومع ذلك، لا يزال التاريخ يعلمنا أن التدخل العسكري لا يحل النزاعات أبدا؛ وبدلا من ذلك، فإنه يؤدي إلى تفاقمها وترسيخها ونشر اليأس الخراب في أعقابها.

وترى جمهورية غينيا الاستوائية أن الحل الوحيد للصراع السوري يكمن في الكلمات التي قالها البابا فرنسيس أمس في قداس الأحد التقليدي في ساحة القديس بطرس في الفاتيكان:

> ”لا يوجد شيء اسمه حرب جيدة وحرب سيئة. لا شيء، بل لا شيء، يمكن أن يبرر استخدام هذه الأدوات من أجل القضاء على أشخاص وسكان عزل ... يختار القادة العسكريون والسياسيون مساراً آخر هو طريق المفاوضات، وهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يجلب السلام وليس الموت والدمار“.

في الختام، نعيد التأكيد على النداء الذي وجهته جمهورية غينيا الاستوائية إلى البلدان والأطراف الفاعلة ذات النفوذ في سورية، وكذلك في إسرائيل وفلسطين، للاستفادة من هذا النفوذ من أجل إجبار جميع أطراف تلك الصراعات على التخفيف من معاناة شعوبها والجلوس للتفاوض لوضع حد لهذا التهديد المزمن للسلم والأمن الدوليين، المستمر في الشرق الأوسط.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، توماس ماركرام، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس على عقد هذه

الجلسة الطارئة، التي نأمل أن تفضي إلى إجراء تحقيق موضوعي ومناسب من حيث التوقيت في الحادثة التي وقعت في دوما.

نعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن لا يزال يمثل الهيئة الرئيسية الوحيدة المخولة مكافحة التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين. وللأسف، يزداد الوضع داخل المجلس توترا. ومن أجل التوصل إلى حل مناسب لهذه المسائل الحاسمة، من المهم للغاية أن يتحرك المجلس بشكل جماعي وبطريقة متوازنة وعملية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نظهر قدرا أكبر من المرونة والرغبة في التفاوض، وأن نتجاوز مصالحنا الوطنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار. وأي خلاف ينطوي على تحيزات واتهامات متبادلة ويفتقر إلى نتائج حاسمة وأدلة لا يمكن دحضها لن يكون له سوى أثر مدمر ولن يؤدي إلى تحقيق النتائج التي يتوقعها المجتمع الدولي منا.

وفيما يتعلق بالهجمات الكيميائية في سورية، فإننا في حداد مع أسر القتلى ونعرب عن تضامننا معهم في وجه هذه الفظائع التي يصبح فيها المدنيون الأبرياء ضحايا للمواجهة المحتدمة بين الأطراف المتنازعة. وقد اتخذت كازاخستان دائما موقفا ثابتا وحازما، يقوم على الإدانة القاطعة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية بوصفه أشنع عمل وجريمة حرب غير مقبولة.

وفيما يتعلق بالحالة في دوما، فإننا ندعو إلى إجراء تحقيق في هذه الحادثة المزعومة وتوضيح جميع الملابسات بأسرع ما يمكن. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية كبيرة عن العمل على أساس حقائق يمكن التحقق منها، ليس أمام المجتمع الدولي فحسب، وإنما أمام أنفسنا أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن التاريخ نفسه سيكون في النهاية الحكم على قراراتنا. ولذلك، نحتاج إلى التحقق من جميع تفاصيل الحادثة. وفي هذا الصدد، نود أن نوجه الانتباه إلى الجوانب التالية.

أولاً، هل هناك أي مصادر موثوقة أخرى، بالإضافة إلى ادعاءات ذوي الخوذ البيض، ومن يستطيع التحقق من صحة التقييمات وشهادات تلك المصادر؟ ويزعم البعض أن عدد الضحايا يبلغ ٧٠، بينما يفيد آخرون بسقوط أكثر من ١٥٠ ضحية ويعتقد آخرون أن عدد الضحايا ٢٥ فقط. ولا يمكن تحمل وقوع ولو حتى ضحية واحدة. ولكن الاتحاد الروسي أنكر الهجوم اليوم تماما. وهناك العديد من الادعاءات والافتراضات بشأن ذات الحقائق المتعلقة باستخدام مادة كيميائية سامة.

ثانيا، نرى أهمية أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن الحكومة السورية قد أبلغتنا وطلبت منا مرارا وتكرارا أن نتحقق من تقاريرها بأن عددا من الجماعات الإرهابية في معسكر المعارضة تقوم بمحاولات لنقل الأسلحة الكيميائية وتحضر لشن هجمات في الغوطة الشرقية. في الواقع، لم يتم إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المزاعم ولم تُتح لنا الفرصة للتحقق من كل الوقائع. إننا لا ندافع عن أي طرف في هذا النزاع، بل نطالب بإجراء تحقيق كامل وموضوعي يمكننا من خلاله اتخاذ قرار مدروس.

ثالثا، نعتقد أن من الحتمي إجراء تحقيق مستقل. مرة أخرى نذكر بالحاجة الملحة إلى آلية تحقيق، يعتمد إنشاؤها على الأعضاء الدائمين في المجلس. ويجب عليهم بذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المسألة. فنحن بحاجة ماسة إلى معلومات موضوعية وقابلة للتحقق، علاوة على إجراء تحقيق فوري ومستقل وشفاف وغير متحيز قبل أن يتم اتخاذ أي قرار أو إجراء من جانب واحد أو غير ذلك.

نؤيد تأييدا تاما الاقتراح الداعي إلى إرسال بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في أقرب وقت ممكن. ونحن على يقين من أن الشعب السوري مهتم جدا بإجراء تحقيق موضوعي. ولذلك، ينبغي لدمشق والأطراف المتنازعة أن توفر كل المساعدة وأن تكفل لمفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الوصول الآمن لزيارة سريعة لمواقع الحوادث لجمع الحقائق في الميدان.

أخيرا، ندعو مرة أخرى إلى صون وتعزيز وحدة المجلس من أجل التوصل إلى قرارات مبنية على توافق الآراء للحفاظ على السلام والاستقرار في العالم.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أود أن أتقدم لرئاستكم بالشكر الجزيل، السيد الرئيس، على سرعة الاستجابة لطلب عقد هذه الجلسة، التي كانت الكويت من بين الدول التي دعت إلى عقدها.

كما أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد توماس ماركرام، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

منذ بداية العام، تشغل دولة الكويت المقعد العربي في مجلس الأمن. ومن ضمن أهم أولوياتها التي أعلنت عنها، قبل عضويتها، الدفاع عن القضايا العربية ومساندتها ونقل همومها ومشاغلها والدفع باتجاه إيجاد حلول سلمية لها. ونحن نشعر بالألم والأسى بأننا لم نستطع تحقيق تقدم حقيقي وجوهري بشأن أي من القضايا العربية التي ينشغل بها مجلس الأمن، ولا سيما الأزمة السورية، التي تشهد، للأسف، مزيدا من التدهور. كما أن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن هذه القضايا لا ترى طريقها إلى التنفيذ. ويظل المجلس، الجهة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، عاجزا عن الاضطلاع بمسؤولياته وغير موحد بل يظل منقسما في مواجهة هذه المخاطر والتهديدات. وبالتالي تستمر هذه الأزمات ومعاناة شعوب بلدان المنطقة.

إن دولة الكويت تدين وبأشد العبارات الهجمات البشعة بالصواريخ والبراميل المتفجرة التي تعرضت لها المناطق السكنية المحاصرة في الغوطة الشرقية، بما في ذلك الهجوم الأخير الذي شُن على مدينة دوما، يوم السبت الموافق ٧ نيسان/أبريل. قبل خمسة أيام، شهدنا الذكرى السنوية الأولى لحادثة خان شيخون (انظر S/PV.8221)، التي استخدمت فيها أسلحة كيميائية، وفقا لما أكدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وحددت الجهة التي استخدمتها.

وشهدنا قبل يومين، قتل وجرح العشرات من المدنيين، من بينهم أطفال ونساء، في قصف وهجمات جوية على دوما. وقد سجلت حالات اختناق عديدة. وفي الحالتين ارتكبت جرائم أكدت العديد من التقارير الدولية بأنها ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى الطلب الرئيسي الذي يتفق عليه الجميع في هذه القاعة، وهو ضرورة إنشاء آلية جديدة لتحديد ما إذا تم استخدام الأسلحة الكيميائية، وتحديد الجهة التي استخدمتها ومن ثم محاسبة مرتكبي تلك الجرائم في سورية آلية تضمن إجراء تحقيقات نزيهة وشفافة، وبكل حياد ومهنية في كل الهجمات بالمواد الكيميائية التي ارتكبت في سورية، للحفاظ على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، العقاب الذي لم يطل مرتكبي الجرائم باستخدام المواد الكيميائية في سورية لخمسة أعوام تقريبا، وتحديدا منذ آب/أغسطس ٢٠١٣، عندما شهدنا أول جريمة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية أيضا.

لا نريد أن تكون هناك ذكرى سنوية أولى لحادثة دوما من دون أن يكون هناك طرف مدان في هذه الجريمة. نحن نريد أن تكون هناك آلية محاسبة ينشئها هذا المجلس، نريد آلية تحدد الطرف المسؤول عن الجرائم الكيميائية في كل مناطق سورية، على أن يقوم مجلس الأمن بمحاسبة ذلك الطرف، سواء كان حكومة أو كيانا أو مجموعة أو أفراد، وفقا لنصوص وأحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وعلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. فما يجري في سورية من استمرار في استخدام الأسلحة الكيميائية يمثل تهديدا حقيقيا لمنظومة عدم الانتشار. كما أن استمرار الهجمات ضد المدنيين في المرافق الطبية والمناطق المأهولة بالسكان، سواء خلال الغارات الجوية أو عبر الهجمات المدفعية، تشكل جميعها انتهاكات

فاضحة لإرادة المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي طالب بوقف إطلاق النار من دون أي تأخير لمدة ٣٠ يوما على الأقل.

كما أن أحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) كانت قاطعة وحاسمة فيما يتعلق بضرورة محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بوصف ذلك انتهاكا صريحا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكن ما يجري الآن يمثل خرقا واضحا لأحكام ذلك القرار. ولا يمكننا، نحن أعضاء هذا المجلس، القبول بالوضع الحالي، وهو استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الأمر الذي يعني خذلانا جديدا للشعب السوري، الذي لم نستطع وضع حد لمعاناته من استخدام هذه الأسلحة ضده في مناطق مختلفة من سورية.

هناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق هذا المجلس إزاء ما يعانيه الشعب السوري، الذي سئم من مشاهدة جلسات مجلس الأمن من دون أن يرى نتيجة ملموسة على الأرض. لقد استطاع هذا المجلس في مراحل عدة من هذا الصراع الدامي أن يصل إلى موقف موحد للمضي قدما نحو إنهاء هذه الأزمة. علينا تجاوز الخلافات السياسية لنصل إلى آلية محاسبة جديدة في سورية، تتسم بالمهنية والمصداقية والحياد. ونرى أن تلك العناصر متوفرة في مشروع القرار الأمريكي محل النقاش ما بين أعضاء المجلس، الذي تضمن تحديثات بشأن حادثة دوما. ونحض جميع الدول الأعضاء على البناء عليه باعتباره أساسا جيدا لأي مفاوضات حول هذه الآلية المستقبلية.

لقد كنا وما زلنا نتطلع إلى الحل السياسي، باعتباره الحل الوحيد القادر على إنهاء هذه الأزمة بكل أبعادها. إن خارطة الحل السياسي واضحة ومتفق عليها على أساس بيان جنيف الأول لعام ٢٠١٢، (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية، ويحقق تطلعات وطموحات الشعب السوري المشروعة نحو حياة كريمة.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد توماس ماركرام، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام أسلحة كيميائية في مدينة دوما. وتكرر بوليفيا إدانتها لاستخدام المواد الكيميائية كأسلحة، وتعتبره عملا إجراميا غير مبرر. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدامها، بصرف النظر عن الظروف التي تستخدم فيها أو الجهة التي تستخدمها، إذ أنها تظل تشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

نعتقد أن بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق، وفقا لولايتها، يجب أن تتحقق مما أبلغ عنه من استخدام للأسلحة الكيميائية، بأكثر السُبل موضوعية ومنهجية وتقنية. وإن تحقق استخدامها، يجب إجراء تحقيق حياله بطريقة فعالة وشفافة من أجل ضمان إمكانية تحديد هوية مرتكبي هذه الأفعال ومحاكمتهم أمام الهيئات المختصة لمنع الإفلات من العقاب. لذلك، نحن بحاجة إلى كيان مستقل ونزيه وتمثيلي لإجراء تحقيقات شاملة وذات مصداقية وقاطعة. ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا في ضمان عدم تسييس أو استغلال مجلس الأمن لأغراضنا الخاصة.

ويؤسفنا إعاقة التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) حتى الآن، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذه بشكل فعال في كل الأراضي السورية. ونحن نرفض رفضا قاطعا القصف المستمر والهجمات العشوائية، وخاصة تلك التي تستهدف البنية التحتية المدنية، مثل المرافق الصحية، ونشجب

جميع الأنشطة العسكرية في المناطق السكنية. فهذه الأعمال لا تسبب سوى المزيد من حالات النزوح والإصابات والزيادة في عدد الوفيات. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك السماح بالوصول الإنساني في جميع أنحاء سوريا وإلى جميع الأشخاص المحتاجين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن نؤكد مجدداً أنه ما من حل عسكري للنزاع السوري، وأن الخيار الوحيد هو عملية سياسية جامعة تفاوضية ومنسقة، يقودها الشعب السوري من أجل الشعب السوري، مما يسمح بتحقيق سلام مستدام في المنطقة، من دون ضغوط خارجية، على النحو الوارد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبالمثل، فإننا نرفض أي محاولة للتجزئة أو الطائفية في سوريا.

وتود بوليفيا أن نوضح مرة أخرى رفضها القاطع لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. كما نرفض الإجراءات الأحادية، فهي غير قانونية وتتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتنتهك السيادة والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية، وتقوض أي جهد للتوصل إلى حل سياسي.

أخيرا، وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في مدينة سالزبيري، نؤكد مجددا على ضرورة إجراء تحقيق مستقل وشفاف وغير مسيس، وفقا للقواعد والنظم الحالية للقانون الدولي، ولا سيما على النحو الذي حددته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرى أن التعاون بين الأطراف المعنية أساسي لإحراز تقدم من خلال القنوات الدبلوماسية المناسبة لحل هذه المسألة وتعزيز نظام عدم الانتشار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد توماس ماركرام على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتعرب بيرو عن قلقها العميق إزاء التقارير الجديدة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سوريا، بمن فيهم القُصَّر، في بلدة دوما. وفي هذا الصدد، نشير إلى الحاجة الملحة لإجراء تحقيق شامل. وتدين بيرو استخدام الأسلحة الكيميائية بجميع أشكاله وأينما يقع. ونُذكر بأنه يشكل جريمة بشعة، ويهدد صون السلم والأمن الدوليين، وينتهك نظام عدم الانتشار والقانون الدولي الإنساني.

ونرى أنه في الأجل القصير، فإن الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع، بما في ذلك البلدان التي لها تأثير على أرض الواقع، ملزمة بالتقيد بوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية الذي دعا إليه المجلس في قراره ٢٤٠١ (٢٠١٨) وتنفيذه، والتعاون مع بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. ولهذه الغاية، نؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى وجود آلية مساءلة مستقلة ومحايدة. وينبغي أن تفضي التحقيقات إلى مقاضاة المسؤولين عنها ومعاقبتهم. ولا يمكن لأعضاء المجلس السماح بالإفلات من العقاب.

وعلينا أن نتذكر أيضاً أن أي استجابة للنزاع السوري والفظائع التمرتكبة خلاله يجب أن تتم وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبيرو ترفض أي استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها بشكل مخالف للقانون الدولي. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء العواقب الوخيمة التي قد تترتب على الهمجية المستمرة في النزاع السوري على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وعلى نظام دولي يستند إلى المعايير الدنيا للإنسانية والتعايش.

وفي هذا الصدد، أود أن أختتم بياني بدعوة أعضاء المجلس إلى استعادة حس الوحدة والصالح العام في الاضطلاع بمسؤولياتنا السامية. وفي حالة سوريا، سيتطلب ذلك تنفيذ وقف إطلاق النار وتوفير الحماية الفعالة للمدنيين، والتحقيق في الجرائم الفظيعة والمعاقبة عليها، والاستئناف الجاد لعملية الحوار السياسي، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، بغية تعزيز السلام المستدام الذي يحتاجه الشعب السوري بشدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): شأني شأن زميلي وصديقي الهولندي، لدي أنا أيضا ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أتوجه إلى زميلتي، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السيدة نيكي هيلي، بكل لياقة وأدب، راجياً أن تمتنع من الآن فصاعدا عن وسم أي حكومة شرعية بالنظام، ولا سيما الاتحاد الروسي. لقد طلبت ذلك بالفعل من قبل، ولكن السفيرة هيلي لم تكن حاضرة. وطلبت أن ينقل الزملاء إليها ذلك، وأنا أطلبه الآن شخصيا. وإذا حدث ذلك مرة أخرى، سأوقف الاجتماع لإثارة نقطة نظام.

ثانيا، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن سوريا مختلفة عن سالزبيري في أنه لا ليس ثمة تحقيق يجرى في سوريا، في حين أن هناك تحقيقاً يجرى في سالزبيري. ونود بشدة لو تم إطلاعنا على مجريات ذلك التحقيق، وسنكون في غاية الامتنان لذلك. في الوقت الراهن، لا نعرف شيئا عدا ذلك، إذ على حين فجأة، تبين أن الضحايا المزعومين لاستخدام عوامل الحرب الكيميائية على قيد الحياة، لحسن الطالع، ويبدو أنهم يتمتعون بكامل الصحة الآن. ومع ذلك، لم يرهم أحد حتى الآن، ونخشى على حالة أولئك الشهود المهمين. وحتى الآن، وبحسب التقارير المستقاة من الصحف، علمنا أن وكالة الاستخبارات المركزية اقترحت إيواء أسرة سكريبال في الولايات المتحدة ومنحهم أسماء جديدة. ومشاركة وكالة الاستخبارات المركزية على هذا النحو، في حد ذاتها، تنم عن الكثير. بيد أن هذا يعني أيضا أننا ربما لن نراهم أبداً – وهم شهود رئيسيون على ما حدث.

وماذا نعرف أيضاً؟ نعرف عن القتل الرحيم والمعجل للحيوانات الأليفة في منزل سكريبال وحرق جثث القطط وحيوانات التجارب النافقة. ونعرف أيضا بالنية المعقودة لهدم منزلهم ومطعم. ونعلم كذلك أن فيكتوريا، شقيقة يوليا سكريبال، التي رغبت في رؤيتها، قد منعت من الحصول على تأشيرة بريطانية. ولماذا رُفض طلبها؟ هذا كل ما نعرفه. ومرة أخرى، أود أن أشير إلى أننا نرغب بشدة في معرفة المزيد من التفاصيل بشأن ما يجري. وسنكون ممتنين لزملائنا البريطانيين لو أطلعونا بانتظام على مجريات التحقيق.

ثالثا وأخيرا، إننا لم نجتمع هنا لمعالجة الحالة في دوما لأن بند جدول الأعمال معنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين“. ولكن، بطبيعة الحال، فإن الحالة في دوما وما يسمى الهجوم الكيميائي هما الدافع وراء عقد هذه الجلسة. ومع ذلك، في جلسة اليوم، كما قال السيد ستافان دي ميستورا والأمين العام في وقت سابق، فإننا نتحرك باتجاه عتبة خطيرة، ومن المؤسف أن هذا أمر لا يفهمه من ينخرطون في هذه الألعاب الخطرة ويقذفون التهديدات الطائشة وغير المسؤولة.

واليوم، مرة أخرى، استمعنا إلى ما سمعناه في عدد من المناسبات بالفعل. ولا يرغب أحد من زملائنا الغربيين في السماع أو الإصغاء إلى معلومات موضوعية. ولا أحد يثير أي شك في النسخة الوحيدة لما حدث. أي نوع من التحقيق هذا؟ وما الحاجة إليه إذن؟ وقد اتهم الحاضرون دمشق بهجوم بالأسلحة الكيميائية، ليس قبل التحقيق فحسب، ولكن حتى قبل تواتر أي تقارير عن الحادث.

ولكنهم لم يقتنعوا بالمعلومات التي وفرناها لهم اليوم، لأنهم لا يرغبون في الاستماع إلينا. وقد سبق أن قلنا بعدم وجود شهود على استخدام الأسلحة الكيميائية على الإطلاق، وأنه لا توجد آثار مواد الكيميائية أو جثث موتى أو أي إصابات أو ضحايا تسمم، ولم يذهب أحد إلى المستشفى. ومن الواضح أن تلك التسجيلات قد نفذها ذوو الخوذ البيض. ونطلب إلى بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعجّل بزيارة دوما ومنطقة الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية، وأن تجري مقابلات مع السكان والموظفين الطبيين، فضلا عن جمع العينات من التربة.

وقالت زميلتي البريطاني أن التحقيق هو الوسيلة الوحيدة التي يمكنها تحديد من يقع عليه اللوم. ونحن نتفق معها في ما قالت عدا عن أن ذلك لم يمنعها من إلقاء اللوم على ما يسمى النظام السوري. وهذان الأمران لا يتسقان حقا. ونكرر إصرارنا على ضرورة التعجيل بزيارة بعثة المنظمة إلى دوما. والسلطات السورية والقوات الروسية على استعداد لتوفير الظروف اللازمة لتلك الزيارة.

وأخيرا، نود نحن أيضا أن تكون هناك آلية تحقيق مستقلة. وأود أن أذكّر المجلس بأن مشروع قرارنا، الذي يتضمن اقتراحا لإنشاء تلك الآلية متوفر باللون الأزرق، ونحن مستعدون لاعتماده اليوم إذا لزم الأمر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكني أود أن أوضح أمرا. يتحدث السفير الروسي الإنكليزية بطلاقة لا تتيح له احتمال عدم فهمي عندما تحدثت في ٥ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8224). إن التحقيق في حادثة سالسبيري ما زال مستمرا بوصفه تحقيقا شرطيا مستقلا، وسيكون من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تقدم أحدث المعلومات بشأنه إلى المجلس متى ما توفرت لدينا.

وأود أن أضيف شيئا آخر، إن تكرمتم بذلك. إن الاختلاف بين سالسبيري وسوريا هو أن المملكة المتحدة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأنها في مركز جيد، وأن الحكومة السورية لم تف بالتزاماتها على النحو المقرر من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) قالت الممثلة الأمريكية أن روسيا تنفق الموارد لدعم ما أسمته بـ ”النظام“ في سوريا. وسؤالي لها هو على من تنفق الولايات المتحدة الأمريكية مواردها في سوريا؟ هل تنفقها على إرسال الحليب والدواء لأطفال سوريا، أم على إرسال السلاح والذخيرة إلى عصاباتهم الإرهابية التي مارست أبشع الجرائم بحق الشعب السوري، أم تصرفها على طائرات تحالفكم التي لم تبق ولم تذر في العديد من الأماكن في سوريا ولا سيما في مدينة الرقة.

ثم ماذا عن توجيه الزميلة التهديد تلو الآخر لبلادي في هذا المجلس، في كل الجلسات تقريبا؟ هل هذا اعتراف من جانبها بأن إدارتها لا تقيم وزنا لهذا المجلس ولهذه المنظمة الدولية ولمبادئ القانون الدولي؟

لنمتحن صدقية ما قالت السفيرة الأمريكية، ولاحظوا أنني لا أرد عليها باستخدام عبارة ”نظام أمريكي“ لأن هذا عيب قانوني تحت هذه القبة. إذن لنمتحن صدقية كلام الزميلة السفيرة الأمريكية عندما طالبت بأن يتحرك هذا المجلس حول سوريا لإقرار العدالة.

حسنا، امتحاني لها هو أن تسمح إدارتها وبلادها بالكشف عن نتائج تحقيق لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق التي بحثت عن مزاعم أسلحة الدمار الشامل في العراق لمدة ١٨ سنة. طبعا كانت اللجنة في فترة من الفترات برئاسة السويدي هانز بليكس. وهذه اللجنة كما تعرفون لم تجد شيئا في العراق بعد ١٨ عاما من البحث. لم تجد سلاحا كيميائيا ولا كوكا كولا ولا بيبسي كولا. ومع ذلك في نهاية العام ٢٠٠٨ قرر هذا المجلس في جلسة شبه سرية إنهاء عمل لجنة التحقيق ودفن أرشيفها – وأعيد دفن أرشيفها – في صناديق حديدية لا يعرف أرقامها إلا الأمين العام شخصيا، وانتبهوا إلى هذا الشرط: ألا تتم إعادة فتح هذه الصناديق إلا بعد ٦٠ عاما. ما هو الأمر المخجل في هذا الأرشيف لكي يتم دفنه في صناديق لن تفتح إلا بعد ٦٠ عاما؟ هذا الكلام برهن السفيرة الأمريكية.

تدين حكومة بلدي بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي وقع صباح اليوم على مطار التيفور في محافظة حمص والذي نجم عنه استشهاد وجرح عدد من المواطنين. إن هذا العدوان الذي يشكل انتهاكا صارخاً لقرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) وقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب ما كان ليتم لولا الدعم اللامحدود والمستمر الذي تقدمه الإدارة الأميركية لإسرائيل والحصانة التي توفرها لها من المساءلة في هذا المجلس والتي تمكّن إسرائيل من الاستمرار في ممارسة إرهاب الدولة وتهديد السلم والأمن في المنطقة والعالم.

وبطبيعة الحال فان غياب أي ذكر للعدوان الإسرائيلي في بيانات سفراء الدول الغربية في المجلس اليوم يوضح بجلاء أن حكومات بلادهم شركاء في هذا العدوان وحماة له. ومن المؤسف أن صديقي العزيز السيد ستافان دي ميستورا – المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية – لم يسمع نتنياهو وهو يعترف اليوم بأن إسرائيل هي التي قامت بالعدوان ولذلك فوجئت بسماعه يقول أن الأمم المتحدة غير قادرة على تحديد هوية من قام بهذا العدوان. ولكن إذا نتنياهو نفسه يقول لك يا سيد دي ميستورا أنه هو الذي قام بالعدوان فلماذا لا تذكر اسم إسرائيل بأنها هي التي قامت بهذا العدوان؟

إن هذا الاعتداء الإسرائيلي يشكل ردا غير مباشر على نجاح الجيش العربي السوري في طرد المجموعات الإرهابية المسلحة من ضواحي مدينة دمشق وريفها ومناطق سورية أخرى بعد أن أمعنت هذه المجموعات في قتل أبناء الشعب السوري واختطاف المدنيين واحتجازهم كدروع بشرية وأمطرت العاصمة دمشق وحدها بما يزيد على ثلاثة آلاف قذيفة خلال ثلاثة أشهر فقط تسببت باستشهاد ١٥٥ مواطنا وجرح ٨٦٥ من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال.

تؤكد الحكومة السورية أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليها لم ولن تنجح في حماية عملاء إسرائيل من التنظيمات الإرهابية، كما لم ولن تفلح في إشغال الجيش السوري عن مواصلة الإنجازات العسكرية الحاسمة التي يحققها في مجال مكافحة الإرهاب.

قال مارتن لوثر كينغ المناضل الأمريكي ضد العنصرية وأقتبس: ''الكذبة كرة ثلجية تكبر كلما دحرجتها'' انتهى الاقتباس. ويبدو أن هذا القول الحكيم صالح لكل زمان ومكان إذ إن حكومات بعض الدول مجبولة على الكذب لكنها لحسن الحظ تغفل الدقة في نسج أكاذيبها تماما كما تفعل شخصية البارون مونشن هاوزن الشهيرة في الأدب الألماني.

فكم من ديك فصيح صدق فعلا أن الشمس تشرق بصياحه.

لقد أصبح الكذب الذي تمتهنه بعض الدول دائمة العضوية في هذا المجلس بمثابة أحد أسلحة الدمار الشامل. فبالكذب سُرقت فلسطين، وبالكذب أشعلت هذه الدول الحرب في شبه الجزيرة الكورية، وبالكذب غزت فييت نام، وبالكذب اجتاحت غرينادا، وبالكذب دمرت يوغوسلافيا، وبالكذب احتلت العراق، وبالكذب دمرت ليبيا، وبالكذب صنعت في مخابرها تنظيمات إرهابية تكفيرية كالقاعدة وطالبان وداعش وجبهة النصرة وجيش الإسلام، والقائمة تطول. وبالكذب تحاول ذات الدول النيل من سورية وتهيئة الأجواء اليوم للعدوان عليها.

من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الخطاب اليقيني السلبي الذي ألقته السفيرة الأمريكية على مسامعنا اليوم يتناقض بالمطلق مع خطاب يقيني مضاد لوزير دفاع بلدها، الجنرال ماتيس، الذي قال في مقابلة له مع مجلة ''نيوزويك'' أول أمس، أجراها الصحفي إيان ولكي. هذا الصحفي وضع عنواناً للمقابلة مع وزير الدفاع الأمريكي ماتيس هو الآتي وسأقرأه على مسامعكم بالإنكليزية: ''NOW MATTIS ADMITS THERE WAS' NO EVIDENCE ASSAD USED POISON GAS ON HIS PEOPLE'''. (الترجمة: ماتيس يقرّ الآن بأنه ما من دليل

على أن الأسد استخدم الغاز السام ضد شعبه). هذا ليس وزير دفاع سورية بل وزير دفاع الإدارة الأمريكية. يا لها من إدارة منسجمة في الرؤية!

كنا قد أعلمنا المجلس بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي قبل ست سنوات، بموجب رسالة رسمية صدرت تحت الرمز S/2012/917، أي قبل صدور أول إيعاز من مشغلي المجموعات الإرهابية لاستخدام غاز السارين في خان العسل بتاريخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، بأن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد عملت على شن حملة ادعاءات حول احتمال قيام الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية، وحذّرنا حينها من أن هذه الادعاءات تمهد الطريق لقيام حكومات الدول الراعية للإرهاب بتقديم أسلحة كيميائية للمجموعات الإرهابية المسلحة ثم الادعاء بأن الحكومة السورية هي التي قامت باستخدام هذه الأسلحة. إن ما حصل خلال الأعوام السابقة، بدءاً من خان العسل والغوطة مروراً بكفر زيتا واللطامنة وتلمنس وخان شيخون وغيرها الكثير من البلدات والقرى السورية، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك صحة ما كنا قد حذرنا منه قبل خمس أو ست سنوات وعلى مدى كل هذه السنوات الست.

إن تهافت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للدعوة إلى جلسة تلو الأخرى للمجلس بناء على معلومات مفبركة قد بات جزءاً من أزمة عميقة يريدون منها توريط بقية أعضاء مجلس الأمن فيها إلى أبعد الحدود. فهذه الدول الثلاث خلقت في مجلس الأمن منذ عام ٢٠١٣ فيلاً كبيراً من الكذب والخداع، حتى بات هذا الفيل يعيش اليوم داخل هذه القاعة ويطأ بأقدامه الضخمة مصداقية هذا المجلس.

ويبدو أن دعوة هذه الدول إلى عقد جلسة لمجلس الأمن تأتي دعماً للإرهابيين ولتعطيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بخصوص دوما، لكنّها قد تأخرت بعض الشيء لأن الإرهابيين كانوا يريدون عقد هذه الجلسة قبل أن يضطروا للاتفاق مع الدولة السورية على الخروج من معاقلهم وتسليم سلاحهم. لقد تأخرت هذه الدول في تنفيذ وعودها للإرهابيين وكان الأفضل لها ألا تعرّض نفسها لتكرار هذه الأسطوانة الممجوجة بالاعتماد على تقارير كاذبة من المرتزقة أصحاب الخوذ البيضاء التي أسسها ضابط الاستخبارات البريطاني جيمس لو ميزورييه، هو بريطاني ولكنه يحمل اسماً فرنسياً.

إن الدليل على كذبهم وفبركة ادعاءاتهم هو خروج القاطنين من دوما سالمين، ٠٠٠ ١٧٠ مدني خرجوا من دوما سالمين. لقد اختار هؤلاء الإرهابيون أن يتم الوصول إلى اتفاق مع الدولة السورية باعتباره الملاذ الأخير لهم ولعائلاتهم، وقد بدأت حافلات كثيرة في نقلهم مع عائلاتهم إلى مدينة جرابلس بعد أن رفضوا تسوية أوضاعهم واختاروا الذهاب إلى هناك، في حين آثرت الأغلبية الساحقة من السكّان اللجوء إلى الدولة والبقاء في بيوتهم.

ولقد ثبت أن الحملات التي قامت بها بعض الدول ومنها دول أعضاء في هذا المجلس حول الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الغوطة الشرقية كانت كاذبة، على غرار ما جرى في مدينة حلب وغيرها، حيث تبيّن أن مستودعات المجموعات الإرهابية كانت متخمة بالأدوية والأغذية، والتي كانت تحتكرها لعناصرها وتبيع جزءاً منها للمدنيين بأسعار لا طاقة لهم بها. وسؤالي هنا: هل الهدف من دعوة الدول الثلاث إلى عقد جلسة لمجلس الأمن هو شرعنة العدوان الإسرائيلي على سورية الذي وقع صباح اليوم، أم لوقف تنفيذ الاتفاق الذي رغبت به أدواتها الإرهابية؟ وفي هذا السياق، لا بدّ لي من التوجه بالشكر لوفد روسيا الاتحادية الذي أدرك العنوان الصحيح لما تحضّر له هذه الدول فدعا إلى عقد جلسة تحت بند ”الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين“، فهذا هو العنوان الصحيح.

لقد نقلنا إلى عناية كل من مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وما كان يُعرف سابقاً بآلية التحقيق المشتركة

١٤٥ رسالة، كان آخرها بتاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ١٤٥ رسالة. وأشكر زميلي الممثل الدائم لكازاخستان الذي أشار إلى أن أعضاء المجلس لا يقرؤون هذه الرسائل ولا يردّون عليها. تضمّنت هذه الرسائل معلومات دقيقة عن امتلاك المجموعات الإرهابية المسلحة لمواد كيميائية سامة، ولا سيما الكلور والسارين، وحذرنا مراراً وتكراراً من أن هذه المجموعات تُحضّر لتمثيل جرائم استخدام المواد الكيميائية ضد السوريين الأبرياء وأنها تعمل من خلال ذراعها الإعلامية المسماة ''الخوذ البيضاء'' على فبركة الأدلة وعلى تصوير مواقع ومشاهد هوليودية يتم التحضير لها بشكل مسبق وذلك بغية اتهام الحكومة السورية وتأليب الرأي العام والتحريض ضدها وضد حلفائها، ومن ثمّ طلب عقد مثل هذه الجلسات في مجلس الأمن لخلق الذرائع وتبرير أي عدوان عسكري على سورية.

يبدو أن مخرجي هذا المشهد الإرهابي قد أغفلوا الدقة في نسج أكاذيبهم، إذ نلاحظ في كل فصل مسرحي حول الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية من قبل الحكومة السورية أن هذه المواد لا تصيب المسلحين إطلاقاً بل تستهدف فقط الأطفال والنساء. المواد الكيميائية لديها تمييز عنصري ضد النساء والأطفال ولكنها تحبّ المسلّحين ولا تصيبهم، هذه المواد الكيميائية لا تصيب المسلّحين، بل الأطفال والنساء فقط. وهي لا تحتاج إلا إلى غسيل بالماء أمام عدسات الكاميرات، فالماء الطبيعي يشفي كل شيء. ولا يحتاج المسعفون فيها إلى ارتداء أقنعة واقية وإن الجيش العربي السوري لا يستخدم هذه المواد – التي لا يمتلكها أصلاً لأن الأمريكيين هم من دمروها على متن السفينة ''راي'' في البحر الأبيض المتوسط – إلا عندما يكون في حالة تقدم وانتصار. عجيبة هذه القصة!

في مواجهة هذه الحملة الشعواء التي تفتقر إلى الحد الأدنى من المصداقية والتي استندت إلى معلومات مفبركة تداولتها على وسائل التواصل الاجتماعي عناصر المجموعات الإرهابية المسلحة ومشغلوها، أعلن من على هذا المنبر أن الحكومة السورية على استعداد كامل لتيسير وصول بعثة لتقصي الحقائق من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى موقع الحادث المزعوم في دوما وفي أسرع وقت ممكن للتحقق من هذه الادعاءات. كما نؤيد الطلب الروسي بعقد جلسة للاستماع إلى إحاطة إعلامية حول زيارة بعثة تقييم الوضع في مدينة الرقة.

قلت إننا نرحب بالزيارة بأسرع وقت ممكن. وأرجو ألا يلقى عرضنا هذا نفس المصير الذي تلقاه عرضنا الأول والذي قدمناه إلى الأمين العام السابق بان كي – مون بعد حادثة استخدام المواد الكيميائية في بلدة خان العسل في آذار/مارس ٢٠١٣. وطلبنا آنذاك من السيد الأمين العام أن يساعد الحكومة السورية في التحقيق فيما جرى في خان العسل فورا. واستغرق الأمر أربعة شهور و ١١ يوما لإرسال الدكتور سيلستروم، كما تتذكرون. أربعة أشهر و ١١ يوما. هكذا تمت ترجمة كلمة فورا، بأقصى سرعة ممكنة، أربعة شهور و ١١. ويوم وصل الدكتور سيلستروم إلى دمشق للتحقيق فيما جرى في خان العسل، تم الإيعاز للإرهابيين في الغوطة باستخدام السلاح الكيميائي مجددا، فتغيرت ولاية أو اتجاه الدكتور سيلستروم من خان العسل إلى الغوطة. ولعلمكم، حتى الآن منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٣ لم يتم التحقيق فيما جرى في خان العسل.

إننا اليوم نوجه اتهاما مباشرا إلى واشنطن، وباريس، ولندن، والرياض، والدوحة وأنقرة، بتزويد ''داعش'' و''جبهةالنصرة'' و''جيش الإسلام'' و''فيلق الرحمن'' وعشرات المجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها ضد المدنيين السوريين. ونتهم تلك العواصم بارتكاب هذه المجازر وفبركة الأدلة لتوجيه الاتهام الباطل للحكومة السورية باستخدام المواد الكيميائية السامة من أجل تهيئة الأجواء للعدوان على بلادي، على غرار ما فعلته الولايات المتحدة وبريطانيا من جريمة عدوانية موصوفة بحق العراق في عام ٢٠٠٣.

نعم، نقول للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أننا في سوريا والعراق قضينا على السواد الأعظم من آفة ”داعش“ خلال ثلاث سنوات، وليس ثلاثين سنة كما قال الرئيس أوباما. خلال ثلاث سنوات وليس ثلاثين سنة، كما كانت هذه الدول تخطط له لتبرير تقويضها لاستقرار المنطقة. نعم، نقول للسعودية اليوم أننا قضينا على ذراعها الإرهابي في الغوطة الشرقية، وأعني عصابات ”جيش الإسلام“. نعم، نقول لقطر وتركيا أننا قضينا على ذراعيهما الإرهابيين في الغوطة الشرقية، وأعني بذلك عصابات ”جبهة النصرة“ و”فيلق الرحمن“.

أقول لكل من صدر لنا معارضة مسلحة معتدلة، معدلة وراثيا أننا قد قضينا على صادراتهم المسمومة تلك. وندعو أولئك المصدرين إلى تحمل تبعات عودة بعض من نجا منهم إلى مواطنهم الأصلية. وبالمحصلة، الموضوع بسيط، ما زال هناك على حدودنا المشتركة مع تركيا وفي منطقة الفصل في الجولان مع إسرائيل عشرات الآلاف من ”الإرهابيين الجيدين المعتدلين“ ”إنسانيين،“ مع أسلحتهم الخفيفة ولحاهم الطويلة وراياتهم السوداء وخوذهم البيضاء. فعلى من يرغب بتبنيهم تقديم طلب بهذا الشأن لمشغليهم. الجماعة جاهزون، للذهاب إلى أوروبا والغرب.

ختاما، إن الجمهورية العربية السورية، إذ تكرر تأكيدها أنه لا توجد لديها إطلاقا أي أسلحة كيميائية من أي نوع كان، بما في ذلك غاز الكلور السام، تجدد إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي زمان، وتحت أي ظروف كانت. كما تعيد بلادي سوريا تأكيدها على تعاونها غير المحدود مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ التزاماتها التي تنص عليها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدامها الأسلحة الكيميائية

لقد أعلن المركز الروسي للمصالحة في سوريا اليوم أن تحقيقات أجراها الخبراء العسكريون الروس في مدينة دوما قد أثبتت غياب أي آثار لاستخدام سلاح كيميائي هناك. وقد تبين من فحوصات المرضى الذين يتلقون العلاج في مستشفيات مدينة دوما، والتي قام بها أطباء عسكريون روس عدم وجود أي أثر لتعرضهم لمادة سامة. أي أن كل ما نشاهده هو عبارة عن من قبيل السينما الهوليودية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.